أثر الصراع (2015-2020) وجائحة كوفيد-19

على المشاركة السياسية للمرأة اليمنية وانخراطها في مفاوضات السلام وبنائه

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

الأمم المتحدة الاسكوا ESCWA | ازدهار البلدان كرامة الإنسان

أثر الصراع (2015-2020) وجائحة كوفيد-19
على المشاركة السياسية للمرأة اليمنية
وانخراطها في مفاوضات السلام وبنائه

© 2021 الأمم المتحدة

حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الإسكوا أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الإسكوا أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الإسكوا ولا هيئة الأمم المتحدة للمرأة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء ومنتجات تجارية أن الإسكوا أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة تدعمها.

مطبوعة صادرة عن:
الإسكوا، بيت الأمم المتحدة
ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
الموقع الإلكتروني: www.arabstates.unwomen.org/en

شكر وتقدير

صدرت هذه الدراسة بتكليف من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). أعدها كل من الدكتورة مارجريت حلو (مستشارة دولية) والدكتورة بلقيس أبو عصبة (مستشارة وطنية).
قدم كل من خديجة معلا، كبيرة مستشاري السياسات في مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق، وندى دروزه، رئيسة قسم المساواة بين الجنسين في الإسكوا، مداخلات جوهرية في جميع مراحل إعداد هذه النشرة، وذلك تحت توجيه دينا زوربا، ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق واليمن، ومهريناز العوضي، مديرة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة في الإسكوا، وبدعم إداري قيم من قبل نمير زوين.

الرسائل الرئيسية:

العوامل التمكينية لدعم مشاركة المرأة السياسية في اليمن:

- توفر الإرادة السياسية
- جهود حكومية جادة لتمكين النساء من كافة الطبقات الاجتماعية
- اعتراف صانعي القرار بأن تأمين حقوق المرأة داخل الأسرة يعتبر عاملاً حاسماً ورئيسياً في قبول المجتمع لمشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية
- انتشار هوية وطنية تحل محل الهويات والولاءات الأساسية
- الدور الإيجابي الذي تلعبه الأحزاب السياسية
- الدور النموذجي الذي تلعبه النخبة النسائية في تعبئة وتشجيع النساء العاديات على المغامرة في الحياة العامة والمشاركة السياسية
- وجود رؤية مشتركة للمستقبل المنشود للبلاد.

العوامل المعيقة لمشاركة المرأة السياسية في اليمن:

- دور التطرف الديني والقبلية، في ترشيد اعتماد القوانين التمييزية
- الفجوة العميقة القائمة بين نساء الشمال والجنوب في القدرات والخبرات والاهتمامات
- التعدّدية والثقافة السياسية المثيرة للنزاع في المجتمع اليمني والتي ظهرت عند التوحيد
- النزاعات المسلحة المتعاقبة من عام 1994 حتى يومنا هذا
- الهيمنة المتزايدة للثقافة الأبوية التي تقوض قدرات النساء كقائدات سياسيات ومدافعات عن مصالح المجموعة.

تظهر البيانات العالمية الحالية:

- أن اليمن يعيش أسوأ أزمة إنسانية
- أن الصراع أدى إلى عكس مسار التنمية البشرية في اليمن بمقدار 21 عامًا، ومن المتوقع أن يعكسها بمقدار 26 و40 عامًا إذا استمر حتى عامي 2022 و2030 على الترتيب.
- أن اليمن يحتل المرتبة الأسوأ في مؤشر المرأة والسلام والأمن.
- أن اليمن احتل المرتبة الأخيرة في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين، حيث احتلت المرتبة 153 من أصل 153.

قبل الصراع:

- شكلت النساء اليمنيات 28.6٪ من إجمالي 565 مشارك في الحوارين الوطنيين، وتم انتخابهن لرئاسة لجان وللمشاركة فيها. كما شغلن 4 مقاعد من أصل 17 في لجنة صياغة الدستور الجديد.

ومع ذلك،

وعلى الرغم من النتيجة الواعدة للحوار الوطني، فقط امرأة واحدة ممثلة في الحكومة المعترف بها دوليًا وأخرى في حكومة الحوثيين.

حوّل الصراع في اليمن النساء إلى صانعات حرب وصانعات سلام. وعلى الرغم من أن آثار الصراع وجائحة كوفيد-19 تميل أكثر إلى الجانب السلبي بدلاً من الجانب الإيجابي، إلا أنهما يشكلان فرص مهمة لزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي بناء السلام.

الأثر السلبي للنزاع والوباء على المساواة بين الجنسين

- تهديد للسلامة الشخصية
- تهديد لسبل العيش والبقاء
- فقدان الآليات الديمقراطية لمشاركة المرأة في المجال السياسي
- ضعف تأثير المرأة في مناصب صنع القرار
- دفع حقوق المرأة إلى الخلف
- قيود مفرطة على عمل المنظمات النسائية
- تغيير في المواقف الاجتماعية إزاء عمل المرأة خارج المنزل

الأثر الإيجابي للنزاع والجائحة: الفرص المحتملة

- زيادة في الدعم المقدم من قبل اليمنيات المقيمات في الخارج
- توسيع قاعدة دعم الحركة النسائية ونطاقها الجغرافي
- الوحدة هي الوسيلة الفضلى لجعل أصوات النساء مسموعة
- ظهور طرق بديلة للمساهمة في بناء السلام
- مشاركة المرأة في عمليات الوساطة: نقطة انطلاق نحو دور أكبر في التصدي للأوبئة وبناء السلام
- الاستفادة من تجارب المرأة في إصلاح قوات الأمن ما بعد الحرب
- تقدير أكبر لدور الأمم المتحدة ووكالاتها.

توصيات سياسية

✓ مشاركة المرأة في الاستجابة لجائحة كوفيد-19

- التواصل، وتقييم احتياجات المحافظات وتحديد أولوياتها بناءً على خبرة النساء في الميدان، ومراجعة خطة الاستجابة الوطنية
- التماس الدعم من منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة لضمان اعتماد الحكومة لخطة الاستجابة المنقحة
- توعية الجمهور على أن فيروس كوفيد -19 ليس سلاح حرب
- بناء قدرات الوسطاء الشباب المحتملين من الذكور والإناث
- تسخير دعم المانحين لأنشطة المرأة

✓ زيادة المشاركة الهادفة للمرأة في عمليات صنع وبناء السلام

- التواصل والمشاورات بين المنظمات النسائية في جميع أنحاء البلاد لصياغة قائمة أولويات لمفاوضات السلام
- التعاون مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة لوضع القائمة على طاولة المفاوضات
- مواصلة الحملات المكثفة للمطالبة بتمثيل المرأة بنسبة 30 في المائة في مفاوضات السلام
- الطلب من المانحين استخدام جميع الوسائل المتاحة لهم لضمان تمثيل المرأة في مفاوضات السلام وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم 1325 ونتائج مؤتمر الحوار الوطني.

✓ استدامة مشاركة المرأة في الاستجابة للأزمات والمشاركة في بناء السلام

- بدء ورشة عمل حول الإصلاح التشريعي لإعداد مسودات التعديلات اللازمة لإزالة التمييز ضد المرأة

- اعتماد قانون الزامي للتعليم المجاني
- تدريب شباب وشابات محتملين على الوساطة وحل النزاعات.
- إدراج دورات في مجال حقوق الإنسان في تدريب القضاة وقوات الأمن، وفي المناهج المدرسية والجامعية
- تمكين المرأة من خلال برامج محو الأمية القانونية ومحو أمية الكبار ومحو الأمية الحاسوبية
- رفع دعم المانحين لتنفيذ خطة العمل الوطنية لقرار مجلس الأمن رقم 1325، وصياغة استراتيجية وطنية للمرأة واستراتيجية مخصّصة للأشخاص المشردين داخليًا.
- تدريب النساء المشردات داخلياً على الأنشطة المدرة للدخل
- توفير التمويل الدولي للخروج من برامج مكافحة الفقر
- التنسيق بين المانحين الدوليين لتقديم المساعدة دعماً حقوق المرأة
- بناء موقف دولي صارم ضد انتهاكات حقوق الإنسان ودعم إنهاء الصراع.

المحتويات:

شكر وتقدير
الرسائل الرئيسية

أولا: الغرض وأسئلة البحث والمنهجية والسياق
أ. الغرض من الدراسة واسئلة البحث
ب. المنهجية

ثانيا: أثر الصراع ووباء كوفيد-19 على مشاركة المرأة السياسية

أ. المشاركة السياسية للمرأة في اليمن: عوامل التمكين والعوامل المعيقة خلال العقود الماضية

ب. أثر الصراع (2015-2020) والوباء على المشاركة السياسية للمرأة

ثالثا: الموجز والتوصيات المتعلقة بالسياسات

أ. الافتراضات
ب. التوصيات

المراجع

1. الغرض وأسئلة البحث والمنهجية والسياق

أ- الهدف من الدراسة وأسئلة البحث

كلّف مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق واليمن، وبالشراكة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بإعداد دراستين وطنيتين لليمن والعراق بهدف دعم حكومتي البلدين في زيادة فعالية جهودهما في تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع القطاعات، بما في ذلك الصحة والتمكين السياسي والاقتصادي، من خلال التوصيات القائمة على الأدلة.

في ظل جائحة كوفيد-19 التي ضربت كل من اليمن والعراق وسط مزيج من الأزمات الأخرى، تبحث هاتين الدراستين في أثر الأزمات السائدة وجائحة كوفيد-19 على مشاركة المرأة وانخراطها في عملية الاستجابة للوباء، وعلى المحاولات المستمرة لصنع وبناء السلام في كل من البلدين.

تثير الدراستين نفس الأسئلة البحثية وتستخدم نفس المنهجية وطرق جمع البيانات، وذلك بهدف:

- كشف العوامل المؤثرة في تحديد طبيعة ومستوى هذه المشاركة والالتزام
- تحديد أي فرص محتملة أوجدها الصراع والوباء لزيادة مشاركة المرأة الفعالة في الاستجابة للجائحة وفي عمليات صنع وبناء السلام
- تقديم توصيات ملموسة لواضعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين للبناء على هذه الفرص والحفاظ على نهج فعال وشامل

الأسئلة الرئيسية المطروحة في هذه الدراسة:

- هل أدى الصراع و / أو الوباء إلى أي تغييرات مهمة في أدوار الجنسين وعلاقاتهم؟ ما هو تأثير الصراع الحالي وجائحة كوفيد-19 على دور المرأة في المجال السياسي؟ هل توجد فروقات في هذا التأثير على فئات مختلفة من النساء؟
- ما هي العقبات والتحديات والتهديدات الرئيسية التي حالت دون المشاركة السياسية لمجموعات مختلفة من النساء في سياق الصراع القائم وانتشار وباء كورونا؟
- ما هي الفرص المتاحة لزيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار والسياسات المتعلقة بجائحة كورونا؟
- ما الذي يمكن أن يفعله مختلف أصحاب المصلحة من أجل:
  - أ. الحد من أثر العوامل المعوقة؛
  - ب. والبناء على الفرص المتاحة أو المحتملة لزيادة المشاركة السياسية للمرأة؛
  - ت. والحفاظ على هذه المشاركة على جميع المستويات في الاستجابة لجائحة كورونا والأزمات الإنسانية الأخرى وفي صنع وبناء سلام مستدام في اليمن؟

المنهجية:

1 - الإطار المفاهيمي

استرشاداً بنهج متعدد الجوانب وباستخدام عدسة النوع الاجتماعي، تم إجراء تحليل لأثر النزاع الحالي وجائحة فيروس كورونا على مشاركة النساء والفتيات السياسية وانخراطهن.

يتيح استخدام هذين النهجين التحليليين النظر في الانقسامات التاريخية والحالية لليمن وفق الخطوط الإقليمية والقبلية والطائفية والاجتماعية والاقتصادية، والثقافات الفرعية الناتجة عنها والهويات المتعددة المتشابكة والمحدّدة من حيث القوة والامتيازات الاجتماعية والثقافية[1]، والتي تلعب دورًا مهمًا في:

أ. تشكيل المواقف الفردية والجماعية للأفراد فيما يخص حقوق النساء والفتيات ودورهن في المجالين الخاص والعام.
ب. إملاء الخيارات والوسائل المتاحة لمختلف المجموعات النسائية والمنظمات والنشطاء المستقلين لمعالجة مختلف قضايا المساواة بين الجنسين.

علاوة على ذلك، يساعد النهج متعدد الجوانب في ضمان تجنب أحد الأسباب المحددة للنجاح المحدود لبعض الجهود التنموية الهادفة إلى تمكين النساء والفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين، أي التصنيف النموذجي للنساء والفتيات المبني على أساس تجانس[2] مفترض ولكن خاطئ (على سبيل المثال النساء اليمنيات والمنظمات النسائية اليمنية غير الحكومية،.... الخ).
وقد أدى هذا التصنيف النموذجي إلى اعتماد نهج تنازلي في تخطيط التدخلات، بدلاً من نهج تصاعدي قادر على خلق إحساس بالملكية، وهو عنصر حاسم في ضمان استجابة الجمهور المستهدف وفعالية التدخل.

بناءً على تقييم الوضع الحالي للمشاركة السياسية للنساء والفتيات وانخراطهن في حل النزاعات وبناء السلام، وتحديد العوامل التي تزيد أو تعرقل مشاركتهن السياسية، تم استخدام نظرية التغيير (TOC) لاستخلاص وتقديم توصيات مجدية وقابلة للتطبيق لمختلف أصحاب المصلحة لضمان تحقيق أهداف هذه الدراسة.

من خلال تطبيق نظرية التغيير (TOC)، بدأت الدراسة بتحديد الأهداف الطويلة والمتوسطة المدى المطلوب تحقيقها، ورسمت خريطة عكسية (من خلال التحقيق المتعمق للعوامل التي مكنت أو أعاقت المشاركة السياسية للمرأة في مراحل مختلفة من التاريخ اليمني وحتى الحاضر)، وحددت الشروط اللازمة والكافية لزيادة مشاركة المرأة، وتم صياغة الافتراضات حول السياق والتوصية بالتدخلات اللازمة لتحقيق الهدف.

أخيرًا، هناك بعض التوضيحات فيما يتعلق بالمصطلحات الأساسية المستخدمة في هذه الدراسة.
أولاً: يستخدم مصطلح الجنس للإشارة إلى التركيبات الاجتماعية المتعلقة بوضع وموقع ودور الذكور والإناث في المجتمع.
ثانيًا: تم تبني التعريف الواسع لـ "بناء السلام" لأغراض هذه الدراسة. بالتالي يُعرَّف بناء السلام بأنه عملية سياسية شاملة، يقوم بها أفراد أو جماعات حكومية وغير حكومية مختلفة، وتهدف إلى:

أ. معالجة الأسباب والآثار المختلفة للنزاع
ب. بناء وتعزيز القدرات المحلية لحل النزاعات بالطرق السلمية من خلال التفاوض والوساطة والمصالحة وما إلى ذلك
ت. توفير أنواع مختلفة من الخدمات (مثل الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والطبية والنفسية) التي يمكن أن تقضي على، أو على الأقل أن تحدّ من أثر الدوافع المحتملة للنزاع
ث. بناء وتعزيز المرونة والتسامح والتماسك الاجتماعي
ج. توفير الأمن والمحافظة عليه
ح. معالجة الأسباب الجذرية المختلفة للنزاع على جميع المستويات وفي جميع المجالات

---

[1]- الوالد B. Moradi & C. DeBlaere (2013) مقاربات للبحث في التقاطع وجهات نظر حول الجنس والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري هوية النوع الاجتماعي والهويات العرقية الاثنية

https://www.researchgate.net/profile/Mike_Parent/publication/257663747_Approaches_to_Research_on_Intersectionality_Perspectives_on_Gender_LGBT_and_RacialEthnic_Identities Retrieved 2 August 2020.

هكذا، تعتبر مشاركة النساء والفتيات في مثل هذه الأنشطة مشاركة في بناء السلام، وبالتالي شكلاً من أشكال المشاركة السياسية بغض النظر عن المستوى الذي تمارس فيه.

2- طرق جمع البيانات

تم استخدام مصدرين للمعلومات في هذه الدراسة:
الأول عبارة عن مراجعة مكتبية شاملة للأدبيات المنشورة التي تناولت المشاركة السياسية للمرأة اليمنية على مستوى صنع القرار، وأثر النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية والأوبئة على مشاركة المرأة وانخراطها في حل النزاعات وبناء السلام بشكل عام، وفي اليمن بشكل خاص، خاصة خلال الفترة الممتدة من 2011-2020.

كما غطى الاستعراض المكتبي التقارير التي نشرتها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية الأخرى، والوكالات المحلية، والوثائق الحكومية والإحصاءات المتاحة. وتم التركيز بشكل خاص على تحديد الممارسات الفضلى لزيادة المشاركة السياسية للمرأة وانخراطها في حل النزاعات وبناء السلام في البلدان الأخرى التي مزقتها الحروب و/ أو تلك المتضررة من الأوبئة (مثل وباء الإيبولا والسارس)

أما المصدر الثاني فكان عبارة عن مقابلات متعمقة شبه منظمة تم اجراؤها مع 40 شخصاً من مقدمي المعلومات الرئيسيين (33 امرأة و 7 رجال) تم اختيارهم من النشطاء السياسيين داخل اليمن وخارجه، والناشطين العاملين في مجال بناء السلام، وقادة المجتمع المدني، وأعضاء الأحزاب السياسية، والمشاركين في لجنة الحوار الوطني، وأعضاء لجنة صياغة الدستور، وأعضاء السلطات المحلية، ومسؤولو شؤون النوع الاجتماعي في المنظمات الدولية، وأخصائي الصحة، والنساء العاملات في مجال الوساطة وحل النزاعات.

تم عقد مناقشة جماعية مركّزة واحدة في كل من العشر محافظات؛ خمسة في الشمال (صنعاء وتعز وإب والحديدة ومأرب) وخمسة في الجنوب (عدن وحضرموت والمهرة وشبوة والضالع). وكانت الخطة الأصلية أن يكون هناك أربعة مشاركين في كل مناقشة جماعية، إلا انه وبسبب مشاكل الإنترنت، ضمت اثنتان من المناقشات الجماعية العشر ثلاثة مشاركين واثنين تباعاً، مما أدى إلى انخفاض العدد الإجمالي للمشاركين من 40 إلى 37 مشاركًا. وقد تم اختيار المحافظات العشر بطريقة تضمن تغطية جميع المناطق الخاضعة لسيطرة أطراف النزاع الثلاث الرئيسية: الحكومة المعترف بها دوليًا والحوثيين والمجلس الانتقالي الجنوبي.

وتم استخدام نهج تعتمد على الموقع والسمعة، بمساعدة تقنية العينة المتضاعفة، لتحديد مقدمي المعلومات الرئيسيين والمشاركين في المناقشات الجماعية المركزة. كما تم الاسترشاد بأهداف هذا البحث ونتائج المراجعة المكتبية لصياغة الأسئلة الأساسية التي تم استخدامها في المقابلات.

3 - التحديات والقيود

لم يواجه الباحثون الميدانيون عد تجاوب من قبل أي من الأشخاص الذين تم الاتصال بهم لإجراء المقابلات، لكن وبسبب جائحة كوفيد-19 تم إجراء المقابلات والمناقشات الجماعية افتراضياً عبر تطبيق زووم (الانترنت)، مما تسبّب في بعض المشاكل اللوجستية (نقص تام في خدمات الإنترنت، وضعف الاتصالات، ومشاكل الكهرباء، إلخ. ...) التي أدت الى قطع بعض المقابلات و/أو أثرت على عدد المشاركين في المناقشات الجماعية، كما أثرت على القدرة على اجراء المقابلات في التاريخ والوقت المتفق عليهما.

ونظرًا لأنه تم إجراء مناقشة جماعية واحدة فقط في كل محافظة، ينبغي توخّي الحذر عند استخدام النتائج الرئيسية لاستخلاص التعميمات، وذلك على الرغم من كون هذه النتائج غنية بالمعلومات وثاقبة.

4-السياق

فيما يشهد تاريخ اليمن المستقل على تكرار الصراعات المحلية والإقليمية والدولية المتداخلة على أراضيه، الا أن الصراع الحالي المستمر منذ كانون الثاني/يناير 2015 يعتبر الأكثر ضراوة. فبالإضافة الى تدميره معظم البنية التحتية في البلد، كان له تداعيات كارثية على جميع سكان اليمن، وبشكل خاص النساء والفتيات وهن من الفئات الأكثر تضررًا منه، إن لم يكن الأكثر تضررًا.[3]

وإلى جانب تداعيات الكوارث الطبيعية المختلفة والأوبئة وجائحة كوفيد-19 التي ضربت البلاد وسط حكم فاسد وضعيف ونظام للرعاية الصحية منهار،[4] أدى الصراع الحالي إلى تفاقم الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية المتردية أصلاً والتي كانت سائدة قبل اندلاعه.
فقد أودى هذا النزاع بحياة أكثر من 100،000 يمني في الفترة ما بين آذار/مارس 2015 وتشرين الأول/أكتوبر 2019[5]، ومن بينهم ما لا يقل عن 17،700 مدني[6]. كما ترك أكثر من 80 في المائة من السكان اليمنيين في حاجة ماسة للمساعدة والحماية، مع أكثر من 20 مليونًا يفتقرون إلى الأمن الغذائي، ونصف هؤلاء يعانون من مستويات شديدة من الجوع وعلى حافة المجاعة. وحرم الملايين من الحصول على المياه الصالحة للشرب وعلى خدمات الصرف الصحي والخدمات الصحية والاجتماعية الأساسية،[7] كما وترك ما يقدر بنحو 1.25 مليون موظف حكومي يعانون من عدم انتظام دفع رواتبهم منذ آب/أغسطس 2016 [8]، وأدى الى إجمالي 3،635،000 نازح داخليًا اعتبارًا من 31 كانون الأول/ديسمبر 2019[9]، معظمهم من النساء والأطفال.[10]

بعد إعلان الأمم المتحدة في وقت سابق أن اليمن "أسوأ أزمة إنسانية"[11]، وإعلان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيسان/أبريل 2019 أن الصراع قد عكس مسار التنمية البشرية في اليمن بمقدار21 عامًا، ومن المتوقع أن يعكسها بمقدار 26 و40 عامًا إذا

---

[3] اخبار الامم المتحدة (1 نوفمبر 2018) المجاعة التي تلوح في الافق في اليمن قد تعرض مليوني ام لخطر الموت وكالة الامم المتحدة
https://news.un.org/en/story/2018/11/1024652.

[4] اصيب اليمن بالكوليرا وحمى الضنك وغيرها من الاوبئة فضلا عن السيول الغزيرة يري
https://reliefweb.int/disaster/ep-2019-000178-yem & Yemen: Cholera Outbreak – Oct 2016.
https://reliefweb.int/disaster/ep-2016-000107-yem & Yemen: 2019 Humanitarian Needs Overview, (2019).
https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-2019-humanitarian-needs-overview-enar

[5] وفقا لتقديرات مشروع بيانات الاحداث وموقع النزاع المسلح (ACLED) وهي منظمه ممولة من الولايات المتحده واوربا تم الاستشهاد بها في خدمة ابحاث الكونغرس (23 ابريل 2020) اليمن الحرب الاهلية والتدخل الاقليمي ص 1
https://fas.org/sgp/crs/mideast/R43960.pdf

[6] الأزمة الإنسانية في اليمن لا تزال الأسوأ في العالم، حذرت الأمم المتحدة.
https://news.un.org/en/story/2019/02/1032811.

[7] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وفريق الأمم المتحدة القطري في اليمن
https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-2019-humanitarian-needs-overview

[8] مؤسسة بيرغوف (يناير 2020). رسم خرائط الحكم المحلي في المحافظات اليمنية.
https://www.berghof-foundation.org/fileadmin/redaktion/Publications/Papers/2020_BerghofMappingLocalGovernanceYemeniGovernorates_EN.pdf, Retrieved 17 August 2020. See also Awadh, M. & Shuja'adeen, N. (2018).
المرأة في حل النزاعات وبناء السلام في اليمن. ص. 16.
https://yemen.un.org/sites/default/files/2019-09/WomenInConflictResolutionAndPeacebuildingInYemenFIN.PDF Retrieved 2 August 2020.

[9] https://www.internal-displacement.org/countries/yemen.

[10] الأمم المتحدة في اليمن (12 سبتمبر 2018). خذ خمسة: النساء والفتيات اليمنيات هن من يدفعن ثمن الحرب. تم الاسترجاع 18 يوليو 2020.
https://yemen.un.org/en/15844-take-five-yemeni-women-and-girls-are-ones-who-are-paying-price-war.
أظهر هذا التقرير أنه في عام 2018، شكلت النساء والأطفال 76٪ من النازحين، وأن 21٪ من أسر النازحين داخليا كانت تعولها نساء.

[11] أخبار الأمم المتحدة (14 فبراير 2019). تحذر الأمم المتحدة من أن الأزمة الإنسانية في اليمن لا تزال الأسوأ في العالم.
https://news.un.org/en/story/2019/02/1032811.

استمر حتى عامي 2022 و2030 بالترتيب[12]. فقد صنفت اليمن على أنها أسوأ أزمة غذائية على مستوى العالم في تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالملعام 2020 [13]. كما لا تزال تحتل اليمن المرتبة الأخيرة في مؤشر الفجوة بين الجنسين على الصعيد العالمي (المرتبة 153 من أصل 153) وكذلك على الصعيد الإقليمي (المرتبة 19 من أصل 19) [14]، والمرتبة 151 فيما يتعلق بالتمكين السياسي والمشاركة الاقتصادية للمرأة.
كذلك احتلت المرتبة الأخيرة في تصنيفات مؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام 2019 بنتيجة 10.4 في المائة،[15] ومؤشر المرأة والسلام والأمن العالمي.
بدأت الحرب مع انتقال المتمردين الحوثيين إلى صنعاء أواخر عام 2014 وتقدمهم نحو عدن، المقر المؤقت للرئيس عبد ربه منصور هادي، الذي أجبر على الفرار إلى المملكة العربية السعودية وطلب الدعم الدولي. وجاء الرد سريعاً من خلال تشكيل تحالف بقيادة السعودية في آذار/مارس 2015.[16]

وزادت المواجهات العسكرية التي أعقبت ذلك من تعقيدات الحرب اليمنية القائمة بالفعل من خلال تحويل اليمن إلى ساحة مفتوحة لتسوية الخصومات المحلية والإقليمية والدولية. فالدعم الغربي - الأمريكي والبريطاني بشكل أساسي -للتحالف وحكومة هادي (مع الحديث مؤخرًا عن الدعم التركي المحتمل لحزب الإصلاح)[17] من ناحية، والدعم الإيراني المزعوم للمتمردين الحوثيين من ناحية أخرى، وضع اليمن في قلب:

- الصراعات الأمريكية الإيرانية؛
- التنافس الإقليمي والمحلي المتصاعد بين السنة والشيعة؛
- التنافس الإيراني السعودي؛
- "الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط". [18]

---

[12] تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (أبريل 2019). قالت دراسة بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تأثير الحرب في اليمن، إن عقدين من التنمية البشرية فقدت بالفعل

, https://www.undp.org/content/undp/en/home/news-

centre/news/2019/UNDP_Yemen_Report.html#:~:text=Amman%2C%2023%20April%2020تم الاسترجاع 14 مايو

.2020

[13] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتنبؤات الاقتصادية، اليمن 2020، التحديث الاجتماعي-الاقتصادي. (العدد 48، مايو 2020). الحماية الاجتماعية في اليمن: مناهج الصمود والتكيف، الجزء الأول. ص 2
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/YSEU48_English_Final.pdf.

[14] المنتدى الاقتصادي العالمي (2020). تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين (2020).
http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2020.
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WEF_GGGR_2020.pdf.

[15] https://www.middleeastmonitor.com/20190715-un-yemen-ranked-worst-globally-for-gender-equality/.

[16] الأعضاء التسعة هم المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين وقطر والأردن والمغرب والسودان ومصر. في حين أن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة هما العضوان المتورطان بنشاط في الصراع، فقد زود جميع الأعضاء التحالف بطائرات مقاتلة .كما تم توفير الوحدات والقوات البحرية من قبل مصر والسودان على التوالي. جامبريل، جون (2015). هؤلاء هم أعضاء التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن وما يساهمون به
https://www.businessinsider.com/members-of-saudi-led-coalition-in-yemen-their-contributions-2015-3.

[17] ميدل إيست آي (أغسطس 2020). زعيم الإصلاح يدعو السعوديين "الفئران" ويقول إنه سيحرر المخا اليمنية من الإمارات
https://www.middleeasteye.net/news/islah-leader-yemen-saudi-arabia-mice-liberate-mocha-uae. Retrieved 30 August 2020.

[18] جوس الثالث، ف.جي (2014). ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط. تم الاسترجاع 14 أغسطس 2020.
https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/English-PDF-1.pdf.

كما أعطى الصراع الحالي زخماً للفاعلين المحليين والإقليميين القدامى والجدد، ومن بينهم المقاتلون القبليون الذين يدعون الدفاع عن أراضيهم، وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، الذين يتنافسون على تمثيل المصالح السنية في اليمن والدفاع عنها. كما هناك تورط مزعوم لحزب الله اللبناني وبعض الجماعات الشيعية العراقية المتطرفة إلى جانب الحوثيين، مما يضيفهم إلى "محور المقاومة" الإيراني.

أدى تعدد الجهات الفاعلة ذات المصالح المتضاربة إلى جعل التوصل إلى حل للنزاع أكثر تعقيدًا وصعوبة. فجميع الأطراف دون استثناء تواصل ارتكاب انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، والقانون الجنائي الدولي، وقانون الحرب. وقد تقدمت الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية بالعديد من التوصيات بشأن هذه الانتهاكات. من بينها:

- ضمان تمثيل المرأة في الحياة العامة والسياسية خلال عملية الانتقال.
- اعتماد تدابير لمكافحة المواقف التمييزية ضد المرأة وحمايتها من الزواج القسري والمبكر.
- التعاون مع فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين الذي عينه مجلس حقوق الإنسان لرصد حالة حقوق الإنسان في اليمن وتقديم تقارير عنها.
- تأمين حقوق النازحين والعائدين.
- وضع حد للهجمات العشوائية وغير المتناسبة ضد المدنيين، وضمان قيام جميع أطراف النزاع بحماية السكان المدنيين، لا سيما النساء والأطفال والأعيان المدنية والمنشآت الطبية وأفراد الطاقم الطبي، من الهجمات.
- إنهاء عمليات الحصار لتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية.
- حظر التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة.[19]

وكونه من المتوقع أن يزداد الوضع اليمني سوءًا نتيجة الانتشار غير المنضبط لوباء فيروس كورونا، ترتفع المزيد والمزيد من الأصوات للمطالبة بإنهاء الصراع وبناء سلام مستدام، ومن أعلى هذه الأصوات صوت المنظمات النسائية اليمنية والناشطات في مجال المرأة اللواتي يعملن داخل اليمن وخارجه. فعلى الرغم من أن النساء والفتيات من بين الفئات الأكثر عرضة لتأثيرات الصراع والوباء،[20] لا تزال النساء في اليمن مستبعدات من عمليات صنع القرار المتعلقة بالاستجابة للأوبئة وصنع وبناء السلام[21]، مما يدفع بالمنظمات النسائية والناشطات للمطالبة بإدماجهن ومشاركتهن في هذه العمليات. وتستند تلك المطالبات إلى مبدأ المساواة المكرس في الدستور، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني، وجدول أعمال المرأة والسلام والأمن وقرار مجلس الأمن رقم 1325، فضلاً عن الأهمية المعترف بها على نطاق واسع لمشاركة النساء والفتيات في هذه العمليات.[22]

---

[19] الفريق العامل التابع لمجلس حقوق الإنسان المعني بالاستعراض الدوري الشامل الدورة الثانية والثلاثون 1 كانون الثاني / يناير - 1 شباط / فبراير 2019 التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 اليمن https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G18/335/77/PDF/G1833577.pdf?OpenElement

انظر أيضًا، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2018). تقرير مقدم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين للتقرير التجميعي لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان الاستعراض الدوري الشامل: الدورة الثالثة، الدورة الثانية والثلاثون لجمهورية اليمن ،2018https://www.refworld.org/country,,,,YEM,,5c52c7387,0.html.

[20] على الرغم من وفاة المزيد من الرجال بسبب الفيروس، كان للوباء تأثير أكبر على النساء على جميع المستويات.

[21] باستثناء مفاوضات الكويت التي كانت هناك امرأتان في وفد IRG وواحدة في وفد الحوثيين، يبدو أن الوفود الرسمية إلى مفاوضات السلام الأخرى تتناوب في إشراك امرأة واحدة في وفدها. بلقيس أحمد أبواصبع، (2020). النساء والسلام: ورقة تحليلية لمشاركة النساء اليمنيات في مفاوضات السلام، غير منشور.

[22] O'Reilly, M., Ó Súilleabháin, A., & Paffenholz, T. (2015) Reimagining Peacemaking: Women's Roles in Peace Processes. https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/2015/06/IPI-E-pub-Reimagining-Peacemaking.pdf. R etrieved 25 July 2020.See also, Desirée Nilsson (2012) Anchoring the Peace: Civil Society Actors in Peace Accords and Durable Peace, International Interactions, 38:2, 243-266, DOI: 10.1080/03050629.2012.659139, See also, Caprioli, M. (September 2003). Gender Equality and Civil Wars, CPR working Papers, Retrieved 30 July 2020. https://pdfs.semanticscholar.org/be70/8f4161fd835fa665e444b49cb2a2000b63cd.pdf.

ثانيا: أثر الصراع وجائحة كوفيد-19 على مشاركة المرأة السياسية:

أ. المشاركة السياسية للمرأة في اليمن: العوامل التمكينية والعوامل المعيقة خلال العقود الماضية

شكل تعيين العوامل المختلفة التي لعبت دورًا في تحديد طبيعة ومستوى مشاركة المرأة اليمنية في السياسة قبل اندلاع الحرب عام 2015 وتفشي جائحة كوفيد-19 خطوة مبدئية وضرورية لتتبع أي تغييرات أحدثتها الحرب و / أو الوباء في هذه المشاركة، واتجاه هذه التغييرات. بالتالي، تم إجراء مراجعة عميقة لتاريخ مشاركة المرأة اليمنية في السياسة، وكشفت هذه المراجعة عن العديد من العوامل التي مكنت و / أو أعاقت هذه المشاركة في مراحل مختلفة من التاريخ اليمني.

إن تجربة المرأة اليمنية في ظل جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والعقود السابقة من النضال ضد البريطانيين سلطت الضوء على أهمية العوامل التالية في تمكين النشاط والمشاركة السياسية للمرأة:

- إرادة سياسية جادة تنبثق من الاعتقاد الحقيقي بأن تفشي التمييز ضد المرأة هو عامل رئيسي وراء تخلف البلاد[23] وعقبة أمام تنميته.[24]
- جهود حكومية الجادة لتمكين المرأة من جميع الطبقات الاجتماعية.
- اعتراف صانعي القرار بأن تأمين حقوق المرأة داخل الأسرة يعتبر عاملاً حاسماً ورئيسياً لقبول المجتمع بمشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة.
- هوية وطنية تحل محل الهويات المشتتة والولاءات المختلفة.
- اعتراف الأحزاب السياسية بالتمكين السياسي للمرأة وإعطائه الأولوية.
- نماذج ملهمة من نخبة النساء لتعبئة وتشجيع النساء العاديات على المغامرة في الحياة العامة والمشاركة السياسية.
- رؤية مشتركة للمستقبل المنشود للبلد ومساهمة جميع مكونات المجتمع دون تمييز في تحقيقه.

وفرت تجربة المرأة في شمال اليمن قبل وبعد التوحيد من عام 1990 وحتى احتجاجات عام 2011، الدعم للعوامل التمكينية المذكورة أعلاه وكشفت عن العوامل الرئيسية التي أعاقت المشاركة السياسية الفعلية والفعالة للمرأة، وهي:

- **أولاً: دور التطرف الديني والقبلي الذي تبناه المؤتمر الشعبي العام في الحكومة والبرلمان اليمنيين عام 1993:**[25] **فقد** مهدت هذه القوى الطريق لاحقًا لاعتماد قوانين تمييزية لا تزال تعكس الثقافة الأبوية وتوفّر البنية الأساسية القانونية للتمييز ضد المرأة.[26]

---

[23] في كتاب محمد علي لقمان: لماذا تقدم الغرب؟ نُشرت عام 1932، مقتبسة في Susanne Dahlgren، 2013)). "إعادة النظر في قضية حقوق المرأة في جنوب اليمن"، العلوم الإنسانية العربية:https://journals.openedition.org/cy/2039

[24] وكان هذا واضحاً في تبني الحكومة لسياسة "تحرير المرأة"، ودستور عام 1970، وقانون الأحوال الشخصية لعام 1974، وإنشاء الاتحاد العام للمرأة بهدف تمكين المرأة الريفية. دالغرين، سوزان (2013). إعادة النظر في قضية حقوق المرأة في جنوب اليمن: القانون الوضعي والشريعة والأعراف "، العلوم الإنسانية العربية. تم الاسترجاع 19 يوليو 2020
https://journals.openedition.org/cy/2039. https://doi.org/10.4000/cy.2039
انظر أيضا غانم، رنا (2020). ورقة سياسات حول النساء الامنيات والعسكريات والدور المنشود في وقف إطلاق النار وعملية السلام، تقرير غير منشور تم اعداده لمجموعة التسعة النسوية.

[25] يمثلها التجمع اليمني للإصلاح. حول هذا راجع Hamzawi، 2009) Amr). بين الحكومة والمعارضة: حالة التجمع اليمني للإصلاح، ص 11 و 14.
https://carnegieendowment.org/files/yemeni_congragation_reform.pdf Retrieved 30 August 2020.

[26] بشكل رئيسي قانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية لعام 1992. دالغرين، سوزان (2013). مرجع سابق.

- **ثانياً: الفجوة العميقة في القدرات والخبرات والاهتمامات التي تمليها الخلفيات المختلفة [27]بين النساء في الشمال والجنوب:** وقد أثر ذلك على تمثيل الحركات النسائية وإمكانياتها في التوحّد وقدرتها على تكوين كتلة مؤثرة قادرة على إنهاء التمييز القائم على النوع الاجتماعي في القوانين وتحقيق المساواة بين الجنسين.[28]

- **ثالثاً (وأكثر أهمية): التعدّدية والثقافة السياسية المثيرة للنزاع في المجتمع اليمني والتي ظهرت عند التوحيد:** وأفضل دليل على ذلك المساعي الانفصالية التي ظهرت في الحركة الانفصالية الجنوبية عام 1994، وإعادة إحيائها عام 2007، وحركات التمرد المتتالية من قبل الحوثيين، والمواجهات العسكرية مع نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح، والصراع الحالي الذي أشعله رفض الحوثيين للتهميش والتمييز الديني والاجتماعي والاقتصادي والسياسي ضدهم.[29]

واستناداً الى تجارب الدول العربية الأخرى مع المجتمعات غير المتجانسة والثقافات السياسية المثيرة للنزاع، مثل لبنان، فإن هذا التباين وهذه الثقافة السياسية المتضاربة يشكلان حواجز رئيسية أمام مشاركة المرأة السياسية على مستوى القيادة وصنع القرار.[30] ويؤدي تعميق الانقسامات الجماعية، والذي يرجع في الغالب إلى تهديد محتمل أو حقيقي من قبل أبعاد أيديولوجية سياسية أو دينية أو عرقية استبعادية، إلى:

- زيادة الخوف لدى الجماعات على البقاء على قيد الحياة وعلى فقدان الهوية.
- زيادة احتمالية اللجوء إلى النزاع المسلح لتأمين مصالح الجماعات وبقائها.

وفي ظل هذه الظروف، ظهرت ظاهرتان رئيسيتان في اليمن، الأولى هي الهيمنة المتزايدة للثقافة الأبوية التي قوضت قدرات النساء كقائدات سياسيات ومدافعات عن مصالح المجموعة[31] مما أدى إلى استبعادهن من عمليات صنع القرار الخاصة بالحرب والسلام وجميع القضايا ذات الصلة. وأفضل مثال على ذلك هو انتشار فكرة أن فيروس كورونا سلاح حرب وليس تهديدًا للصحة، كما أفاد العديد من مقدّمي المعلومات الرئيسيين. أما الظاهرة الثانية، فهي الأولوية المعطاة في أوقات النزاع، من قبل كل من النساء والرجال، لولائهم الأساسي حتى لو كان ذلك على حساب حقوق الإنسان[32] والمرأة. وينعكس ذلك على

---

[27] المرجع نفسه.

[28] المرجع نفسه. انظر أيضًا: باشا، أ، غانم، ر، وعبد الحفيظ، ن. (2005 محدث في 10 سبتمبر 2020). حقوق المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

https://www.refworld.org/docid/47387b712f.html. Retrieved 12 September 2020

[29] وكان آخرها بدء الصراع الحالي. من الأسباب المعلنة والمذكورة في كثير من الأحيان لانتقال الحوثيين إلى صنعاء رفضهم لمبادرة السلام التي توسطت فيها دول مجلس التعاون الخليجي والتي نصت على تشكيل ست مناطق اتحادية في اليمن، ينظر إليها الحوثيون على أنها تقسيم. اليمن إلى مناطق فقيرة وغنية ومحاولة إضعافها بتقسيم المناطق الواقعة تحت سيطرتها بين مناطق منفصلة. في هذا انظر Juneau، 2016) .T). "سياسة إيران تجاه الحوثيين في اليمن: عائد محدود على استثمار متواضع". الشؤون الدولية. 92 (3): 647-663. دوى: 10.1111 / 1468-2346. 12599.

[30] الحلو، م. (2014). "المشاركة السياسية للمرأة في لبنان: ثغرات في البحث والنهج"، الرائد، مجلدات 154-157، ص 74 - 84. DOI: 10.32380 / alrj.v0i0.1735، and El-Helou (M. 2018). العنف ضد المرأة في السياسة: حالة لبنان. مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، فبراير 2018.

[31] الثقافة الأبوية متجذرة بعمق في النساء كما في الرجال. وهذا واضح في كيفية قيام النساء بإعادة خلق ثقافة أبوية معادية عند تربية أطفالهن. كما يتضح في نتائج الدراسات الاستقصائية الوطنية التي أجريت في عدد من الدول العربية والتي كشفت أن غالبية كبيرة جدًا من النساء يعتقدن أن الرجال هم قادة سياسيون ورجال أعمال أفضل من النساء. انظر على سبيل المثال المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (2009). وضع المرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (SWMENA)

http://www.swmena.org./ Retrieved 30 July 2020.

[32] الحلو، مارجريت. (2002) "الثقافة السياسية للمرأة اللبنانية: تكريس للتقاليد أم مؤشر للتغيير؟" في أشتي، س، الحاج، هـ، حلو، م، خازن، ف، خياط، ت، رزق، هـ، شاؤول، م، ونصر، س. الانتخابات النيابية في لبنان، 2000: بين التغيير والتكرار. المركز اللبناني للدراسات السياسية، بيروت، ص 217 - 272

أفضل وجه في كلام أحد مقدمي المعلومات الرئيسيين الذي قال "أننا في خضم الحرب... لم يحن الوقت للحديث عن حقوق المرأة. عندما تنتهي الحرب سنناقشها ".[33]

أعاقت النزاعات المسلحة المتعاقبة في الفترة من 1994 إلى 2011 وصول المرأة إلى مناصب القيادة وصنع القرار. فعلى الرغم من ارتفاع مستوى مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية والمحلية، والتي تراوحت بين 40 و 44 في المائة من مجموع الناخبين،[34] وعلى الرغم من أن النساء شكلن25 -40 في المائة من عضوية الأحزاب السياسية،[35] إلا أنهن شغلن فقط 0.33 في المائة و 1.8 في المائة من مقاعد مجلسي النواب والشورى تتابعا في عام 2003، و1.7 في المائة في المجالس المحلية في عام 2006، و 5 في المائة من إجمالي عدد الوزراء في عام 2017،[36] وعددًا قليلاً من المناصب الحكومية والدبلوماسية.[37] وظلت اليمن، طوال هذه الفترة، في ذيل مؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي (153 من أصل 153) واعتبارا من عام 2020 في قاع مؤشر الفجوة بين الجنسين الإقليمي (19 من أصل 19).[38]

نادرًا ما تشارك المرأة اليمنية في الاحتجاجات السياسية بسبب الأعراف المجتمعية والثقافة التي تحفظ هذه المساحة للرجال. ويعتبر هذا الأمر عاملا يعيق المشاركة السياسية الهادفة للمرأة. ومع ذلك، شكلت مظاهرات عام 2011 نقطة تحول حقيقية، حيث رفعت النساء أصواتهن وطالبن بالمساهمة في إعادة بناء بلدهن على أساس متين. وبمساعدة الأمم المتحدة، ضمنت النساء تمثيلهن في مؤتمر الحوار الوطني الذي دام عامين، وشكلن 28.6٪ من إجمالي 565 مشاركًا في مؤتمر الحوار الوطني، وتم انتخابهن لرئاسة اللجان والمشاركة فيها، وشغلن 4 مقاعد من أصل 17 في لجنة صياغة الدستور. من خلال هذا التمثيل، تمكنت النساء من ضمان التكريس الدستوري للعديد من حقوق المرأة (مثل حظر التمييز على أساس الجنس في المادة 75 وتحديد سن الزواج بـ 18 عامًا في المادة 122) وتأمين حصة بنسبة 30 في المائة في المناصب الحكومية المنتخبة والمعينة (المادة 76).[39]

عكست المعارضة لمطالب المرأة في مؤتمر الحوار الوطني، والتي عبرت عنها الجماعات الدينية والمحافظة من الذكور والإناث على حد سواء، الانقسام السائد في المجتمع اليمني فيما يتعلق بحقوق المرأة. ونظمت نساء من الجماعات الدينية والمحافظة مسيرات في صنعاء تحت شعار "نساء ضد الكوتا"، بوصفها من قبل البعض على أنها تمييز عنصري ضد الرجل.[40]

---

[33] مقابلة أجريت في صنعاء بتاريخ 2020/8/14 مع وزير في حكومة الحوثي وعضو لجنة مصالحة.

[34] ئاسة الجمهورية، المكتب الوطني للمعلومات. (2006). المرأة اليمنية... مشاركة فاعلة في الانتخابات ودور كبير في التغيير
https://yemen-nic.info/news/detail.php?ID=12428&phrase_id=884774.
كما أفاد هذا الموقع أنه في عام 2006 كان هناك 5 سيدات يعملن وكيلات وزارة و 6 وكيلات مساعدات في الوزارات، و 97 مديرة عامة، و 123 في السلك الدبلوماسي، و 3 كسفيرات، و 4 كمفوضات، و 13 في منصب سكرتير أول أو ملحق دبلوماسي.

[35] مرجع سابق، رئاسة الجمهورية، المكتب الوطني للمعلومات. (2006)

[36] منظمة الاسكوا. (2017). التمثيل السياسي للمرأة ي المنطقة العربية، ص10،11،و14 و16

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/women-political-representation-arab-region-arabic.pdf. Retrieved 18 July 2020.

[37] المرجع السابق، رئاسة الجمهورية، المكتب الوطني للمعلومات (2006)

[38] المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين 2020
http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2020.pdf. Retrieved 20 August 2020.

[39] التقرير السنوي الثاني عن اوضاع النساء في السياسة في المنطقة العربية 2018،تم الاسترجاع 20 يوليو 2020.
https://cwpar.org/node/10.

[40] الإسكوا (2017). مرجع سابق استشهد. ص. 28.

يثير هذا الموقف من قبل النساء المنتميات إلى الجماعات الإسلامية تساؤلات حول إمكانية وحدة المرأة اليمنية من خلال الاعتراف بقضايا المرأة باعتبارها قضايا وطنية تتجاوز حدود الجماعة والولاءات. [41] كما يسلط الضوء على قدرة القيادات الجماعية على إبراز مطالب النساء بالمساواة كغزو ثقافي ينفذه وكلاء محليون، ويستهدف قيم المجموعة ومعاييرها وبنيتها الاجتماعية. علاوة على ذلك، جاءت معارضة الذكور أيضًا من داخل مؤتمر الحوار الوطني وانعكست في معارضة انتخاب نبيلة الزبير لرئاسة لجنة محافظة صعدة في المؤتمر، "ليس لأنها امرأة ولكن بسبب أفكارها الليبرالية الشخصية". ويكشف هذا عن مخاوف القادة الذكور، لا سيما في المجتمعات المحافظة غير المتجانسة، من وجود كتلة حاسمة من النساء في مناصب صنع القرار، قادرة على التأثير في التغيير وحرمانهن من مصادر قوتهن التقليدية.[42]

وتشير حقيقة أن تمثيل المرأة يقتصر على امرأة واحدة في كل من الحكومة الشرعية وحكومة الحوثيين تباعاً[43]، وأن مشاركة المرأة في محادثات السلام كانت ضئيلة وشبه رمزية، إلى عدم استعداد كلا الطرفين للامتثال لنتائج مؤتمر الحوار الوطني تنفيذها فيما يتعلق بالحصة البالغة 30٪ والمخصّصة لتمثيل المرأة. وتوفر الأقسام التالية تحليلاً لنتائج العمل الميداني الذي تم إجراؤه. كما تهدف إلى تقييم أثر الصراع وجائحة فيروس كورونا على التوالي، في إضافة أو إزالة أي من عوامل التمكين والعرقلة المذكورة أعلاه والتي حددت مستوى وطبيعة المشاركة السياسية للمرأة كما يتجلّى في مشاركتهن في الاستجابة للجائحة وفي عمليات صنع وبناء السلام.

ب. أثر الصراع (2015-2020) والجائحة على المشاركة السياسية للمرأة

تكشف الردود الواردة من مقدمي المعلومات الرئيسيين والمناقشات الجماعية عن اتفاق واسع النطاق حول بعض القضايا وهي:

أولا، صعوبة الفصل بين أثر الصراع والجائحة على النساء بشكل عام، والنشاط السياسي للمرأة بشكل خاص. يُنظر إلى الجائحة على أنها تؤدي إلى تفاقم أثر الصراع، وبالتالي يكون لها تأثير تراكمي وليس تأثيرًا منفصلاً.

ثانيًا، وجود اختلافات إقليمية في أثر كل من النزاع والجائحة على طبيعة ومستوى مشاركة المرأة في الاستجابة للجائحة وأنشطة بناء السلام. وعزت الردود الواردة من مقدمي المعلومات الرئيسيين والمناقشات الجماعية هذه الاختلافات إلى حد كبير الى: أ) طبيعة المجموعة الحاكمة في منطقة معينة؛ ب) الوسائل المتاحة لهذه المجموعة؛ ت) موقف هذه المجموعات من مشاركة المرأة في المجال العام بشكل عام وفي السياسة بشكل خاص؛ ث) التصور القائم لدى المجموعة الحاكمة عن خطورة الأزمة الصحية وتداعياتها.

أما مجال الاتفاق الثالث، فهو أن نشاط المرأة قد تحول، نتيجة لتفشي الوباء، من إعطاء الأولوية لمطالب المرأة بتمثيل هادف في عمليات صنع السلام باعتبارها ركيزة أساسية في بناء السلام المستدام، إلى التركيز على عناصر أخرى في بناء السلام مثل

---

[41] الحلو، مارجريت. (2002). مرجع سابق استشهد. و El-Helou، M (2014). مرجع سابق. والحلو م. (2018). مرجع سابق.

[42] الحلو، مارجريت (2016). دراسة حول المناصرة لاعتماد حصة المرأة في القانون الانتخابي "، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في لبنان، مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي، بيروت، 25 تشرين الثاني / نوفمبر 2016.

[43] صندوق الأمم المتحدة للسكان، الجهاز المركزي للإحصاء، النساء والرجال في اليمن. ص 254

تقديم المساعدة الإنسانية والإغاثة، وبناء التماسك الاجتماعي، والقضاء على أثر الدوافع المحتملة للنزاع أو على الأقل الحد منها، [44]وبشكل خاص الصراع على الموارد المحدودة (مثل الأرض والمياه) التي تفاقمت بسبب الوباء.[45]

ومن المجالات الأخرى التي تم الاتفاق عليها أن هذا التحول أدى إلى زيادة مشاركة النساء والشباب في هذه التدخلات على جميع المستويات، بما في ذلك إطلاق مبادرات فعالة للغاية في بعض المحافظات.

أخيرا، وأهم ما في الأمر، أنه كان من المتّفق عليه أن وحدة الحركة النسائية حول أهداف ومطالب موحّدة هي شرط أساسي لتأمين حقوق المرأة.

واتضح من المقابلات والمناقشات الجماعية أن الصراع والجائحة كان لهما آثار سلبية وإيجابية على المشاركة السياسية للمرأة. فعلى سبيل المثال، حوّل الصراع النساء اليمنيات إلى "صانعات حرب وصانعات سلام على حد سواء".[46] وعلى الرغم من أن التوازن يبدو أكثر ميلاً إلى الجانب السلبي بدلاً من الجانب الإيجابي، إلا أن هناك فرصًا كامنة وواضحة والتي، إذا تم استغلالها جيدًا وتم البناء عليها، يمكن أن تزيد من المشاركة السياسية للمرأة، لا سيما من خلال المشاركة الرسمية وغير الرسمية في الاستجابة للجائحة ولبناء سلام مستدام.

1. الأثر السلبي للنزاع والجائحة: التهديدات والعقبات

(أ) التهديدات الخاصة بالسلامة الشخصية

أدى تدهور الوضع الأمني إلى هجرة الناشطات من البلاد بحثًا عن الحماية في الخارج. وأصبح من الصعب أيضا على المنظمات النسائية عقد المؤتمرات والاجتماعات وورش العمل التدريبية، لا سيما في المناطق التي تفرض قيودًا على الاجتماعات أو ورش العمل التي تهدف إلى تزويد النساء بالتدريب والتمكين (مثل صنعاء). فقد تعرضت العديد من الناشطات اللواتي بقين في مناطقهن لأنواع مختلفة من التهديدات والاعتداءات الجسدية وحملات التشهير والمضايقات من جميع الفصائل المتحاربة، بهدف قطع أجنحتهن وإسكاتهن وتقليص أنشطتهن على جميع المستويات. ومن بين الأكثر استهدافا هن الناشطات اللواتي يفضحن مختلف انتهاكات القانون الدولي وحقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الفصائل المتحاربة دون استثناء.

وبناءً على ما ورد من قبل مقدمي المعلومات الرئيسيين والمناقشات الجماعية، وخصوصا أولئك الذين تعرضوا لمثل هذا العنف، فإن العوامل التي توفّر الأرضية الخصبة لمثل هذه الأفعال هي:

- غياب الحكومة أو الهياكل القانونية التي يمكن للناشطات اللجوء إليها للحماية ولتقديم الشكاوى ضد مثل هذه الاعتداءات؛
- عدم تعاون قوات الأمن و/ أو السلطات القانونية لتحقيق العدالة للمرأة عند رفع شكوى أو دعوى قضائية؛
- عدم وجود تشريعات تحمي المرأة من العنف؛
- تنامي تأثير التطرف والقيود التي يفرضها على حرية حركة المرأة.

---

[44] البنك الدولي (2007). المجتمع المدني وبناء السلام: العوامل المحتملة والقيود والعوامل الحاسمة. ص. 25.
http://documents1.worldbank.org/curated/en/875891468136195722/pdf/364450SR0REPLA1nd1Peacebuilding1web.pdf
تم التأكيد على هذه المكونات أيضًا من قبل الغالبية العظمى من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في مناطق الصراع في جميع أنحاء العالم.

[45] أشار العديد من المؤشرات الرئيسية و وأصحاب المصلحة إلى زيادة الصراع على موارد الأراضي والمياه في مناطق مختلفة.

[46] ناصر، أ. (2018). "نساء اليمن يواجهن تهميش الحرب"، تقرير الشرق الأوسط، 289، (شتاء 2018).
https://merip.org/2019/03/yemens-women-confront-wars-marginalization/.

وأضافت جائحة فيروس كورونا تهديدًا جديدًا الا وهو الخوف من الإصابة بالفيروس ونقله إلى أفراد الأسرة. علاوة على ذلك، وفي حين أن الخوف على السلامة الشخصية ربما كان مقتصراً على المناطق التي مزقتها الحرب، إلا أن الخوف من الإصابة بالفيروس انتشر على الصعيد الوطني وقيّد قدرة المرأة على التحرّك وعقد المؤتمرات والاجتماعات وورش العمل التدريبية وما إلى ذلك في جميع أنحاء البلاد. فكما عبر عنه العديد من مقدمي المعلومات الرئيسيين والمشاركين في النقاشات الجماعية، لم يتحقق أي أمل في انخفاض الأنواع المختلفة من الاعتداءات على الناشطات العاملات على مكافحة الفيروس ونشر الوعي حوله و/ أو توزيع المساعدات الإنسانية.

(ب) الأخطار التي تهدد سبل العيش والبقاء

تفاقمت الظروف الاقتصادية السيئة في اليمن بسبب اندلاع الحرب وتكاليفها. وقد أثر ذلك على سبل عيش معظم اليمنيين، ولم تكن الناشطات استثناءً. فالكثيرات منهن فقدن دخلهن أو تم تسريحهن من العمل، فاضطررن إلى تكريس المزيد من الوقت لتأمين سبل العيش لأسرهن. دون أن يواكب ذلك دائما انخفاض في مسؤولياتهن المنزلية.
ووفقًا للعديد من مقدمي المعلومات الرئيسيين من المنظمات غير الحكومية، فقد انخرطت النساء بأنواع جديدة من العمل لم تكن معروفة لهن من قبل، وأصبحت العديد منهن سيدات أعمال يبعن المنتجات عبر الإنترنت وفي الأسواق، مما حد من الوقت الذي يمكنهن تكريسه للنشاط السياسي.

كما أدى الإغلاق والإجراءات الاحترازية المفروضة لاحتواء انتشار فيروس كورونا إلى المزيد من التدهور الاقتصادي، مما شكل عبء أكبر على النساء منه على الرجال. وكما كشفته المقابلات، فإن الأثر المبني على النوع الاجتماعي للوباء كان واضحا في:

- كون عدد النساء اللاتي تم تسريحهن من الوظائف أكثر من عدد الرجال؛
- تعرض العديد من النساء للإفلاس وفقدانهن الأعمال الصغيرة التي بدأنها أثناء النزاع؛
- سياسات الإغلاق التمييزية، مع بعض التفاوت من منطقة الى أخرى؛ ومن الأمثلة على ذلك إغلاق محلات الحلاقة النسائية فقط، فيما بقيت محلات الحلاقة الخاصة بالرجال مفتوحة وتمارس عملها بشكل عادي. كذلك تم إغلاق أقسام النساء في البنوك في صنعاء (والمعروفة بأقسام الفراشة) وإلزام النساء على أخذ إجازة من العمل، مما أدّى الى خسارتهن الدخل الذي يحققونه من ساعات العمل الإضافية، مهما كان هذا الدخل صغيراً.[47]

تواجه النساء حاجة متزايدة للحفاظ على سبل عيشهن، الى جانب الضغوط الأسرية الشديدة للبقاء في المنزل لتعليم أطفالهن نتيجة إغلاق المدارس ومراقبة امتثالهم لتدابير السلامة. بالإضافة الى أنهن وطوال هذه الأثناء يعشن في خوف من الإصابة بالفيروس وفقدان قدرتهن على تحمل مسؤولياتهن المنزلية المتزايدة حتى وإن كن، وبسبب الصراع، يهدرن الوقت الذي يمكنهن تكريسه للنشاط والمشاركة في المجال العام.

(ج) فقدان الآليات الديمقراطية لمشاركة المرأة في المجال السياسي

أشار معظم الذين تمت مقابلتهم إلى أن الأحزاب السياسية فقدت دورها الحقيقي في الأيام الأولى للصراع إذ عانت من الانقسامات الداخلية التي رافقت وعكست الانقسامات في السلطات السياسية بين من هم داخل اليمن ومن هم خارجه. علاوة على ذلك، افتقرت الأحزاب السياسية إلى برامج حزبية واضحة و / أو رؤى حول كيفية إنهاء الحرب أو تحسين مستقبل البلاد. وقبل النزاع كانت حصة المرأة في عضوية الأحزاب تتراوح بين 25 و 40 في المائة.[48] أما الإحباط الذي كانت تشعر به النساء في مرحلة ما قبل الحرب من جراء إخفاق الأحزاب السياسية في توفير أكثر من مجرد الكلام الأجوف لقضايا المرأة، فقد تفاقم نتيجة الاستبعاد المفرط للنساء من قبل الأحزاب السياسية في اللوائح الانتخابية والتمثيل الحزبي في مفاوضات السلام.
كما انفصل العديد من النساء الحزبيات من الأحزاب السياسية خوفاً من أن يؤدي الانحياز إلى تعريضهن لأعمال انتقامية أو بسبب إدراكهن لاستفادة حزبهن من غنائم الحرب. ووفقًا للعديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من معظم المحافظات، فدور الأحزاب السياسية الحالي يقتصر على تعبئة الرجال والنساء للحرب (على سبيل المثال، استمرار وجود حزب الربيع العربي الذي ترأسه امرأة في صنعاء).

---

[47] تمت المقابلات بتاريخ 2020/8/21 و 2

[48] مرجع سابق، رئاسة الجمهورية، المكتب الوطني للمعلومات. (2006)

أدى الصراع إلى توقف عمل اللجنة الوطنية للمرأة في عام 2015،[49] واعتبر هذا من قبل معظم الأشخاص الذين تمت مقابلتهم خسارة لآلية ديمقراطية أخرى لضمان حقوقهن وإيصال أصواتهن. أما ما كشفت عنه دراسة للإسكوا، بأن اللجنة الوطنية للمرأة أظهرت "مرونة في تغيير الهيكل والتكيف مع الظروف المختلفة" وأنه "تولى قسم المرأة والطفل في وزارة الشؤون الاجتماعية زمام المبادرة واستمر في أداء مهامه بشكل فعال بالشراكة مع جميع إدارات المرأة في مختلف الوزارات "[50]، فلم يطرح من قبل أي من مقدمي المعلومات أو في أي من المناقشات الجماعية.

فوفقًا لمعظم الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، كانت اللجنة الوطنية للمرأة ضعيفة وغير فعالة أصلاً في الشمال، باستثناء في الحديدة وبعض أجزاء الجنوب حيث كانت نشطة للغاية قبل عام 2015.
وبعد اندلاع الحرب، تم إيقاف عمل اللجنة أو التلاعب به بشكل كبير من قبل الفصائل الحاكمة في جميع المحافظات، باستثناء حضرموت.

ومن العوامل الرئيسية التي تم تحديدها من قبل مقدمي المعلومات الرئيسيين والمشاركين في المناقشات الجماعية على اعتبار انها تزيد من عدم فعالية اللجنة الوطنية للمرأة:

- الافتقار إلى القيادة الفعالة بسبب فشل السلطات في مليء المناصب القيادية الشاغرة في عدن؛
- تعيين قيادات نسائية من خارج المحافظة (شبوة)؛
- الحالة الأمنية ونقص الموارد في حال، أو حيثما، توفرت الإرادة السياسية لزيادة دور اللجنة.
- تعيين نساء معروفات بمعارضتهن لمشاركة المرأة في السياسة على رأس هذه اللجنة، وأفضل مثال على هذه الظاهرة ما حدث في صنعاء، حيث أصبح المجلس الوطني للمرأة يعرف باسم "اللجنة الوطنية لمكافحة المرأة".[51]

كما كشفته العديد من المقابلات والمناقشات الجماعية، فإن الأحزاب السياسية لم تظهر أي اهتمام جاد بصياغة خطط للاستجابة للوباء أو لتعبئة أعضائها للتعاون في تنفيذ خطط الاستجابة الحالية. وكان عمل اللجنة الوطنية للمرأة في هذا المجال وفي ضمان تمثيل المرأة ومساهمتها في صياغة وتنفيذ خطط الاستجابة شبه معدوم.

(د) ضعف تأثير المرأة في مناصب صنع القرار

على الرغم من أن وجود المرأة في المناصب السياسية والإدارية العليا لم يتناقص أثناء النزاع، إلا أن درجة نفوذها تراجع، حيث حددت هذه النفوذ وحرية عملها من قبل السلطة السياسية والتقاليد والعادات السائدة في منطقتها. ووفقًا لمعظم الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، يختلف كل من الحوثيين والحكومة المعترف بها دوليا على كل شيء تقريبًا، ما عدا استبعاد النساء من مناصب صنع القرار. إلا أنه، ونظرًا لكونهم مدفوعون بالحاجة إلى إرضاء المانحين وتأمين الدعم المالي الدولي المستمر بدلاً من الإيمان بأهمية دور المرأة في هذه المرحلة من تاريخ اليمن، فإنهم يلجئون الى تعيين نساء مواليات لهم تلقين عقيدتهم في مثل هذه المناصب[52].

على الرغم من الانخفاض المتوقع أو المنشود في الإجراءات التي تحد من نفوذ وقدرة المرأة في المناصب الإدارية والسياسية العليا على الاستجابة للأزمة الإنسانية والصحية، إلا أن هذا لم يحدث في أي محافظة تقريبًا أو على أي مستوى. فعلى سبيل المثال، تعاون وكيل وزارة الصحة في الحكومة المعترف بها دوليا في عدن مع مجموعات النساء والشباب لصياغة خطة استجابة جديدة، تعكس الخطة التي أعدتها وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية، وتستند على تقييم الاحتياجات. وعلى الرغم من الترتيب والتنسيق لتنفيذ هذه الخطة مع التحالف، إلا أن ذلك لم يساعد في وقف تعرض المشاركات في تنفيذها لمضايقات واعتداءات من مختلف الفصائل على الأرض. أما في المحافظات الأخرى، فنادراً ما سمح للنساء في المناصب العامة بالمساهمة

---

[49] الإسكوا (2019). تنمية المؤسسات المرنة في المنطقة العربية الآليات النسائية الوطنية في الأوقات الصعبة. تم الاسترجاع 10 أكتوبر 2020.
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/cultivating-resilient-institutions-national-women-machineries-english_2.pdf p. 35

[50] المرجع السابق. ص 46

[51] مقابلة مع أصحاب المصلحة من صنعاء بتاريخ 2020/8/26.

[52] مقابلة أجريت مع مؤشرات الأداء الرئيسية من عدن بتاريخ 2020/8/20 ومقابلة مع مؤشرات الأداء الرئيسية من صنعاء بتاريخ 2020/8/18.

في صياغة خطط الاستجابة. ومع ذلك، فقد تم استدعاؤهن خلال مرحلة التنفيذ بسبب القيود التقليدية التي تحكم دخول الذكور إلى منازل الآخرين.

وتجدر الإشارة إلى ما ذكره العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، لا سيما من المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، أن النساء اللواتي كن يساعدن في تسجيل الحالات، وإجراء عمليات التحقّق في المنازل، وما إلى ذلك، كن يخضعن لتعليمات صارمة بعدم الكشف لأيّ كان عن الأعداد الحقيقية للحالات. وكون بعض التقديرات تشير الى وصول عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا في اليمن إلى مليون حالة[53]، فإن إخفاء أي معلومات عن عدد الإصابات قد يكون له انعكاسات خطيرة على القدرة على احتواء انتشار الفيروس وإنقاذ حياة اليمنيين. بالتالي، من الضروري زيادة وعي المرأة بهذه المخاطر.

(هـ) تنحية حقوق المرأة جانبا

أشارت إحدى مقدمات المعلومات الرئيسية أنه وفيما تُستبعد النساء من مناصب صنع القرار ويحرمن من المساحة الكافية للعمل والتأثير على الإجراءات، الا انه يتم تجنيدهن من قبل جميع الفصائل للخدمة في قواتها العسكرية والأمنية. فعلى سبيل المثال، شكلت جماعة أنصار الله الحوثية جماعة الزينبيات، وفي تعز عمدت مختلف الفصائل المتحاربة الى تشكيل مجموعات نسائية مسلحة.[54]

كما تم الإشارة الى أنه تم تجنيد النساء أيضًا في القوات العسكرية والأمنية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، حيث نفذت تلك النساء المجندات عمليات تفتيش للمنازل واحتجاز سيدات والعديد من الأوامر والمطالب ليس فقط من القوى السياسية ولكن أيضًا من فصائل عسكرية مثل الحزام الأمني الممول من الإمارات العربية المتحدة.[55]

ووفقًا لمن تمت مقابلتهم في منطقة الشمال، يعتقد الحوثيون أن أولوية الرجال والنساء في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ اليمن هي محاربة ودحر العدوان الذي يمارسه التحالف الذي تقوده السعودية وحلفاؤهم المحليون، ولا مجال للحديث عن النساء وحقهن في المشاركة السياسية قبل انتهاء الحرب. وقد أيد هذا الرأي العديد من مقدّمي المعلومات الرئيسية، الذين أعلنوا أن الأحزاب السياسية قد بررت استبعادها السابق للنساء من قوائمها الانتخابية، وأن لا مجال الآن للضغط من أجل تمثيلها في مفاوضات السلام، على أساس أنه "حان وقت الحرب... الوضع خطير وغير آمن لمشاركة المرأة ".

إن الدعاية التي انتشرت من قبل مختلف الفصائل المتحاربة والتي وصفت انتشار الفيروس كسلاح حرب أو حيلة يستخدمها العدو، جعلت الاستجابة للوباء أشبه بعمل حربي. بالتالي، تم استبعاد النساء من صياغة خطط الاستجابة، لا سيما مع الاعتماد الكبير على الإحصاءات التي نشرتها منظمة الصحة العالمية والتي تبين أن عدد الرجال المصابين بالفيروس أكبر من عدد النساء. هذا، مصحوبًا بالشعار المستخدم في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين أن "الموت شهيدًا أفضل من الموت بسبب العدوى"[56]، يعكس التقويض الكبير للوباء في سياق الحرب، والاعتقاد السائد بأن المرأة ليست متورطة في الصراع والوباء مثل الرجل.

وبالتالي، تم العثور على تبرير جديد لدفع حقوق المرأة جانبًا والاستمرار في استبعادها من المشاركة في عمليات صنع القرار، بما في ذلك الاستجابة للأوبئة.

---

[53] وزارة التنمية الدولية (18 يونيو 2020). المملكة المتحدة تدعو إلى اتخاذ إجراءات صارمة في اليمن مع وصول عدد الإصابات بفيروس كورونا إلى مليون.
https://www.gov.uk/government/news/uk-calls-for-drastic-action-in-yemen-as-coronavirus-infections-reach-one-million.

[54] أجريت مقابلة مع مؤشرات الأداء الرئيسية من عدن بتاريخ 2020/8/15.

[55] المرجع السابق.

[56] مقابلات مع KIs، ومناقشات جماعية مع مشاركين من المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

و- القيود المفرطة على عمل المنظمات النسائية

دفعت القيود الصارمة المفروضة على عمل المنظمات النسائية والناشطات في صنعاء بالعديد منهن للإنتقال الى عدن، مع المشاريع الممولة من الأمم المتحدة أو من الخارج التي ينفّذونها.[57] وقد أتاح لهم ذلك مساحة للعمل "رغم وجود السلفيين وموقفهم من المشاركة السياسية للمرأة".[58]
إلا أن ذلك قد يؤدي أيضاً إلى إبعاد هذه المنظمات والناشطات عن مجتمعاتهن الأصلية وتكثيف الرفض لعملهن، لا سيما وسط الحملات التي تشن ضد أولئك الذين يتعاونون مع المنظمات الدولية.
وفي سياق الدعم الأجنبي المقدم للمجتمع المدني أو للجنة الوطنية للمرأة، سلط بعض الأشخاص الذين تمت مقابلتهم الضوء على وجود قيود رئيسية تحد من قدرة المرأة على العمل، منها نقص التمويل والتجربة التي تشير الى أن ";كلما يأتي المال، يتولى الرجال المسؤولية".
وقد أثرت إجراءات الإغلاق، مقرونة بالخوف من الإصابة بالمرض، على عمل المنظمات النسائية في جميع المحافظات. فإلى جانب عدم القدرة على عقد الاجتماعات والمؤتمرات وورش العمل وما إلى ذلك، اضطر العديد من هذه المنظمات إلى تقليص وخفض بعض الأنشطة و / أو الخدمات المعتادة التي يقدمونها بسبب نقص الأموال، خاصة تلك الآتية من المانحين الدوليين. كما عبر عنه العديد من مقدمي المعلومات الرئيسية والمشاركين في المناقشات الجماعية،[59] وخاصة أولئك الذين يعملون مع المنظمات النسائية، لم تعد المشاركة السياسية للمرأة أولوية بالنسبة للمانحين الدوليين الذين تحول عملهم إلى تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثة.

زادت إجراءات الإغلاق، والخوف من الإصابة بالفيروس، من اعتماد المنظمات النسائية والناشطات على الإنترنت لتنفيذ أنشطتهن. ومع ذلك فقد حدت مشاكل الكهرباء والاتصال من فائدة الإنترنت. وكانت النساء النازحات من أكثر الفئات تأثرا من هذا الوضع نظرًا لأن العديد من المنظمات التي كانت تلبي احتياجاتهن قد أغلقت بالفعل أو تم تقليص حجمها، والإنترنت ليس بديلاً قابلاً للتطبيق أو متاحًا بسهولة لهن.

كما أدّى النقص المزعوم في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في المشاريع التي ينفذها الصندوق الاجتماعي للتنمية والذي أثاره بعض المخبرين الرئيسيين، فضلا عن التخفيضات المبلغ عنها مؤخرا في التمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان[60] الى جعل النساء النازحات من بين الفئات الأكثر عرضة لتداعيات الصراع والوباء. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أنه تم الإشارة إليه من قبل مخبر رئيسي واحد فقط، فإن التداعيات المشتركة للنزاع والوباء خلقت حاجة ملحة لتوفير خدمات الصحة العقلية للنساء وعلى مستوى المجتمع، وهي خدمات لا تزال العديد من المنظمات النسائية غير قادرة على توفيرها.

وأدت الزيادة المبلغ عنها في حالات العنف الأسري في ظل الإغلاق العام، وإغلاق المحاكم، وإحجام قوات الأمن عن توفير الحماية للمواطنين وخاصة النساء من ضحايا العنف الأسري، إلى إضافة المزيد من القيود على قدرة المنظمات النسائية على تقديم الخدمات اللازمة لتلك الفئة المستضعفة. فالطلب على الخدمات يفوق العرض بكثير، والذي كان أصلاً محدودًا للغاية بسبب نقص الموارد. أما الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، فإن كانت مفيدة في بعض الحالات، تبقى غير مفيدة في كثير

[57] أجريت مقابلة مع KI من صنعاء بتاريخ 2020/8/26.
[58] المرجع السابق.

[59] عقد نقاش جماعي مع ثلاثة مشاركين من إب في 2

[60] صندوق الأمم المتحدة للسكان (29 مايو 2020). مسألة حياة أو موت لنساء وفتيات اليمن مع نضوب التمويل.
https://www.unfpa.org/news/matter-life-and-death-yemens-women-and-girls-funding-dries. And Statement by Dr. Natalia Kanem delivered at the High-level Pledging Event for the Humanitarian Crisis of Yemen, (2 June 2020). https://www.unfpa.org/press/high-level-pledging-event-humanitarian-crisis-yemen. Both retrieved 3 September 2020.

من الحالات الأخرى، لا سيما في ظل غياب أي آلية تسهّل الإبلاغ عن حالات العنف المنزلي أثناء الإغلاق دون لفت انتباه الجاني.

(ز) تغير المواقف الاجتماعية تجاه عمل المرأة خارج المنزل

خلال الصراع، وبدافع الحاجة إلى الحفاظ على سبل عيش الأسرة، كان على النساء من جميع المحافظات والفئات الاجتماعية تأمين مصادر جديدة للدخل للتعامل مع صعوبات الحياة المتزايدة. فبحسب مستوى تعليمهن ومؤهلاتهن، سعت بعض النساء حتى الى الحصول على عمل مدفوع الأجر في صفوف الفئات المتحاربة. كما عملت بعض النساء في مجال تصفيف الشعر، وإنتاج الغذاء المنزلي، والحرف اليدوية، وإنتاج العطور، وغامرن في الأسواق العامة لبيع منتجاتهن جنبًا إلى جنب مع الرجال، وأنشأن المؤسسات الصغيرة الخاصة بهن بمهما ما توفّر لهن من مدخرات، كما هو الحال بشكل خاص بالنسبة للنساء النازحات اللواتي شاركن في نماذج المساعدة الإنسانية التي تسمى "النقد مقابل ا لعمل".[61]

ومع انتشار الوباء ازداد عمل الناشطات في مجال الإغاثة والمساعدات الإنسانية على الرغم من التضحيات المختلفة الذي تنطوي عليها تلك الأعمال لا سيما خطر الإصابة بالفيروس، كما وأثرت إجراءات الإغلاق وبشكل كبير على فرص العمل وعلى الشركات الصغيرة. بالتالي، سعى المزيد من النساء والفتيات للعمل بشكل مدفوع أو تطوّعي في المنظمات والوكالات التي تقدم المساعدات الإنسانية والخدمات الإغاثية (علماً أن الكثير من هذه المنظمات لم تنج بسبب نقص الموارد، كما أشار إليه العديد ممن تمت مقابلتهم). كما ذكر غالبية من تمت مقابلتهم على أنهم شهدوا زيادة في مستوى القبول الاجتماعي لعمل المرأة حتى في المناطق المحافظة وبشكل خاص في المناطق الواقعة تحت حكم الحوثيين. كما أصبح عمل المرأة في المقاهي والمطاعم أمراً مقبولاً على نطاق واسع بعد أن كان مرفوضاً بشكل تام قبل الجائحة.

وتم احترام النساء اللواتي أسسن أعمالًا تجارية خاصة بهن واستطعن الحفاظ على معيشة أسرهن. ومع ذلك، فقد أعرب عدد قليل جدًا من مقدمي المعلومات الرئيسية والمشاركين في المناقشات الجماعية عن تفاؤلهم بشأن استدامة هذا التغيير الاجتماعي في الموقف مع انتهاء الجائحة والحرب. وفي رأيهم، لا يعني هذا القبول بالضرورة تقديرًا لعمل المرأة، بل إنهم يرون في هذا النقص في التقدير تهديدًا كبيرًا لاستدامة تلك الأدوار بعد فيروس كورونا وانتهاء الحرب.

2. الأثر الإيجابي للنزاع والوباء: الفرص المحتملة

أ) زيادة الدعم من قبل اليمنيات المقيمات في الخارج

لم يمر تفريق الناشطات المذكور أعلاه دون آثار إيجابية، حيث واصل العديد من النشطاء خارج اليمن نضالهم من أجل حقوق المرأة، وخصوصا حق المرأة اليمنية في تولي مكانها في حل النزاعات وصنع وبناء السلام. وبعيدًا عن القيود التي تفرضها الفصائل المتحاربة، فقد رفعوا الوعي الدولي بالوضع في اليمن وانتهاكات حقوق المرأة وحقوق الإنسان، وبالتالي قدموا دعمًا كبيرًا لزملائهم الناشطين في الداخل.

ومع تهديد انتشار الوباء الذي يلوح في أفق اليمن، قدمت الناشطات في الخارج دعمًا كبيرًا لزميلاتهن الناشطات في الداخل بطرق مختلفة، ولا سيما من خلال:

[61] مطهر، ج. (2018). تمكين النساء النازحات في اليمن
https://www.thecairoreview.com/essays/empowering-yemens-displaced-women/.

- دعم الدعوات لوقف إطلاق النار التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة [62]والمبعوث الخاص للأمم المتحدة الى اليمن؛[63]
- دعم حملات النشطاء داخل اليمن؛
- إطلاق حملاتهم الخاصة.

وقد كشفت المقابلات التي تم اجراؤها عن تمكن بعض النساء في اليمن من استغلال اتصالاتهن بالخارج خاصة مع المهاجرين ورجال الأعمال اليمنيين لتأمين الدعم المالي والإنساني والطبي. ويمكن البناء على ذلك لرفع الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى الشركات اليمنية داخل اليمن وخارجه.

ب - توسيع قاعدة الدعم والنطاق الجغرافي للحركة النسائية:

من الآثار الإيجابية الأخرى التي تم تسليط الضوء عليها في المقابلات ظهور نشطاء فرديين وجماعات نسائية جديدة من داخل وخارج طبقة النخبة، مثل جمعية أمهات المختطفين، بالإضافة الى تشكيل تحالفات جديدة واسعة تستند إلى المصالح والمطالب المشتركة. [64]وقد ترافق توسيع قاعدة الدعم مع توسيع النطاق الجغرافي للحركة النسائية حيث استدعى الوضع الأمني المتدهور زيادة الاعتماد على تكنولوجيا الاتصالات الحديثة (الإنترنت، وسائل التواصل الاجتماعي، إلخ) للحفاظ على الاتصال وعقد الاجتماعات الافتراضية وإطلاق الحملات الوطنية، خاصة تلك التي تدعو إلى وقف إطلاق النار.

وقد مهد هذا الطريق لمشاركة المنظمات النسائية والناشطين من جميع أنحاء البلاد والذين لم يتمكنوا في السابق من حضور مثل هذه التجمعات بسبب القيود المفروضة على حركتهم و / أو الحاجة إلى التنقل لمسافات طويلة عبر المحافظات.
وكما ذكر العديد من الأشخاص الذين تم مقابلتهم، قد ترتّب عن ذلك آثار إيجابية عديدة منها:

- زيادة اهتمام النساء من خلفيات اجتماعية واقتصادية مختلفة بتعلم كيفية استخدام تكنولوجيات الاتصال الحديثة، وبالتالي زيادة تمكينهن.
- تقليص الطابع النخبوي للنشاط النسائي من خلال زيادة مشاركة النساء العاديات في النشاط السياسي، مما ينطوي على امكانية إرساء شعور بالملكية الشخصية وقاعدة دعم أوسع لمطالب النساء بالمزيد من التمثيل في صنع وبناء السلام بين النساء اليمنيات العاديات وإن كان بدرجات متفاوتة في مناطق مختلفة من اليمن.

بالإضافة الى ذلك أدى انتشار الوباء إلى توسيع قاعدة الدعم والنطاق الجغرافي بشكل أكبر من خلال خلق مشاكل مشتركة وأسس مشتركة للعمل المشترك والتي تتجاوز الاختلافات الإقليمية والسياسية، ومن خلال زيادة الاعتماد على تقنيات الاتصال الحديثة. وكانت المجموعات الشبابية إضافة رئيسية وهامة لقاعدة الدعم إذ أشار العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم الى أن المجموعات الشبابية تعاونت مع المجموعات النسائية ونسّقت معها على مستويات مختلفة في الاستجابة للوباء. كما تعاونت المجموعات الشبابية مع وكيل وزارة الصحة في صياغة خطة استجابة تلبي احتياجات المجتمع وساهمت في تنفيذها،

---

[62] وجه الأمين العام للأمم المتحدة دعوته الأولى لوقف إطلاق النار في جميع مناطق الصراع العسكري يوم 2020/3/23 وكرر دعوته في 2020/4/3. https://www.un.org/press/en/2020/sgsm20032.doc.htm and https://news.un.org/en/story/2020/03/1059972 . Retrieved 8 August 2020.

[63] أجرى المبعوث الخاص لليمن أول اتصال له بتاريخ 2020/8/4 وجددها في لقاء مع الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي في 30 يونيو 2020.

https://www.arabnews.com/node/1697796/middle-east and https://www.un.org/sg/en/content/sg/note-correspondents/2020-04-08/note-correspondents-statement-the-special-envoy-of-the-secretary-general-for-yemen-martin-griffiths-the-unilateral-ceasefire-joint-forces-command

[64] من بين هؤلاء، التحالف النسائي من أجل السلام والأمن الذي تم تشكيله تحت رعاية ودعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع 60 عضوًا من خلفيات مختلفة، و Women Solidarity مع أعضائها البالغ عددهم 270 من خلفيات مختلفة الذين يعملون من أجل بناء السلام وإنهاء الحرب ولا يتم تمويله من قبل المنظمات الدولية، مجموعة التسعة التي تمت مقابلتها اتفقت على كونها مجموعة رائدة يجب أن يستمر عملها، ومجموعة نساء الجنوب من أجل السلام.

ووفرت للنساء الحماية من الاعتداء والتحرش، وقدمت الدورات التدريبية للنساء حول طرق استخدام الانترنت، وشاركت في حملات توعية، ووزعت مساعدات إنسانية، وقدمت الدعم لمختلف المبادرات التي أطلقتها النساء. ومن بين تلك المبادرات مبادرة "أنا أتطوع، أنا جاهزة"، التي أطلقتها سيدتان والتي من ضمنها تم تدريب 400 شاب وشابة على نشر الوعي بفيروس كورونا وكيفية منع انتشاره، مع تنفيذ الأنشطة في ثماني مديريات داخل محافظة عدن.

وقد تزامن ذلك مع مساهمات مماثلة من الشباب في محافظات أخرى، وإن كان بدرجات متفاوتة وفي إطار مبادرات مختلفة. ومع ذلك، في حين أعلن بعض من تمت مقابلتهم عن مشاركة الشباب في تنفيذ خطط الاستجابة والمبادرات دون تحديد النوع الاجتماعي، فقد أكد أحد مقدمي المعلومات الرئيسية على أنه و"فيما ساهمت النساء في هذه المبادرات في عدن، الا أنهن اختفين في المحافظات الأخرى".

هذا المستوى العالي من الحماس لدى الشباب وتنسيقهم وتعاونهم غير المسبوق مع الجماعات النسائية والناشطين والاستعداد للدفاع عنهم ضد المسلحين الذين يعرقلون عملهم وفر فرصة مهمة لبناء ثقافة التماسك الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين بين الجيل الجديد، وهذا يشكل حجر الزاوية لبناء السلام وتغيير الأعراف الثقافية التمييزية وأدوار الجنسين.

ج – الوحدة هي أفضل وسيلة لإسماع صوت المرأة:

أدى إحباط النساء المذكور أعلاه نتيجة عدم فعالية الآليات الديمقراطية (اللجنة الوطنية للمرأة والأحزاب السياسية) في تأمين حقوق المرأة، إلى جانب القيود المفروضة على عملهن، إلى تحول الناشطات إلى وسائل بديلة لإسماع أصواتهن وضمان قدرتهن على المساهمة في بناء السلام وتمثيلهن في المفاوضات المتتالية لإنهاء الحرب.

وفي الرد على السؤال حول أكثر الوسائل فعالية لتحقيق هذه الأهداف، أكدت غالبية كبيرة (حوالي 60 في المائة) من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم على ضرورة بناء التحالف والتعاون مع منظمات المجتمع المدني الأخرى، أي الوحدة وتوسيع قاعدة الدعم. وأعطى حوالي 15 في المائة منهم الأولوية للمناشدات والالتماسات إلى كل من الجهات الفاعلة المحلية والدولية، ولا سيما المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن. وتوزّع الباقون بين أولئك الذين أعطوا الأولوية لأوراق السياسات والأبحاث الأكاديمية والاجتماعات مع السياسيين وأعضاء المجتمع الدولي وسياسة الاحتجاج، بينما اعتبر ما لا يزيد عن شخصين ممن تمت مقابلتهم أن الأحزاب السياسية هي الوسيلة الأكثر فاعلية لإسماع أصوات النساء. فوفقًا لغالبية الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، لقد أتاح الوباء، وهو عدو مشترك غير انتقائي في اختيار أهدافه، الفرصة لتوحيد الحركات النسائية حول مطالب وأهداف مشتركة، لا سيما المطالبة بوقف إطلاق النار لاحتواء انتشار الفيروس، وبدرجة أقل إطلاق سراح السجناء والمختطفين[65]، وهذه فرصة يمكن البناء عليها إذا تم استغلالها بشكل جيد.

د) ظهور طرق بديلة للمساهمة في بناء السلام

لا الصراع وشدته، ولا الافتقار للإرادة السياسية لإشراك المرأة في العملية السياسية بشكل عام وفي العمليات الرسمية لصنع السلام والبناء على وجه الخصوص، قد أوقفت جهود المرأة المكثفة لإيجاد مساحة لضمان مشاركتها في الاستجابة للوباء وتمثيلها في عمليات صنع وبناء السلام على مستوياته المختلفة. فلقد تمكنت النساء من تأمين مشاركة غير مباشرة لكن فعالة في الكويت (أبريل 2016) وستوكهولم (ديسمبر 2018) وفي محادثات الرياض (نوفمبر 2019). ووفقًا للعديد من الناشطات اللواتي تمت مقابلتهن، فإن السبب وراء التمثيل الضئيل والرمزي للمرأة في المفاوضات الرسمية [66]كان نتيجة "خوف الرجال من أن يكون للمرأة صوت على طاولة المفاوضات"، إلا أن ذلك لم يثبط عزيمة النساء.

---

[65] إلى جانب جمعية أمهات المختطفين، جاء ذلك في تصريحات لمجموعة التسعة والتضامن النسائي تطالب بوقف إطلاق النار.

[66] باستثناء مفاوضات الكويت التي شاركت فيها امرأتان في وفد IRG وواحدة في وفد الحوثيين، تم تضمين امرأة واحدة في وفد واحد فقط. بلقيس أحمد أبواصبع، (2020). مرجع سابق.

وقد صرح معظم الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن مساهمة المرأة في بناء السلام لا تقتصر على التمثيل والمشاركة على مستوى صنع القرار. على هذا النحو، شاركت النساء في:

- العمل الإنساني والإغاثي في جميع المحافظات دون استثناء.
- محاولات مساعدة الفصائل المتحاربة على إيجاد أرضية مشتركة.
- صفقات تبادل الأسرى.
- الإفراج عن المختطفين.
- المجال القانوني، وبشكل رئيسي من خلال فضح انتهاكات القانون الدولي التي ترتكبها جميع الفصائل المتحاربة.

وعلى الرغم من أن هذه الأنشطة بدأت أثناء النزاع، إلا أنها تكثفت منذ اندلاع الجائحة.

كما وجدت النساء طرقًا أخرى للاستجابة للوباء والمساهمة في بناء السلام. فلقد غامر العديد من النساء اللواتي فقدن أعمالهن خلال النزاع في مجال خياطة الأقنعة الواقية. ووفقًا للعديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، فإن هؤلاء النساء لم يكن مدفوعات بالحاجة إلى تأمين الدخل فحسب، بل كان عملهن هذا نابع من اعترافهن بالحاجة الملحة لمجتمعاتهن للأقنعة التي ارتفعت أسعارها بشكل كبير. بغض النظر عن حجم هذه المساهمات أو صغرها، فإنها تشكل مكونات رئيسية لبناء السلام.[67]

علاوة على ذلك، وكما تم إبرازه في المقابلات، فإن ندرة الموارد لم توقف نشاط المرأة حيث تعمل العديد من المنظمات النسائية من خلال التمويل الذاتي مع القليل من الدعم من المصادر الخارجية. وبعض الأمثلة على ذلك مبادرة العفو وجمعية أمهات المختطفين[68] التي تندرج جميع أنشطتهن تحت مكوّن واحد أو أكثر من مكونات بناء السلام على النحو المحدد في هذا التقرير. واعتبر هذا التمويل الذاتي علامة فارقة ومصدر فخر من قبل الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من المشاركين في عمل هذه المنظمات أو المبادرات. ويرى العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إمكانات مثل هذه التجارب للمنظمات النسائية التي تعمل على قضايا حاسمة في سياق الصراع الحالي، أولاً للتغلب على نقص التمويل وثانيًا لتحسين قدرتهن على تحرير أنفسهن من إملاءات أجندات المانحين المحليين والأجانب. وتبيّن هذا الجزء الأخير بشكل واضح في المقابلات التي أثارت قضية عدم التعاون بين المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن ومبادرات المرأة للإفراج عن الأسرى والمخطوفين.

<u>و- وساطة المرأة: نقطة انطلاق نحو الوصول لدور أكبر في التصدي للأوبئة وبناء السلام</u>

كانت الوساطة والمصالحة على مستوى المجتمع المحلي من أهم أنشطة بناء السلام التي قامت بها النساء أثناء النزاع.
وأدت جائحة فيروس كورونا إلى جانب الأوبئة الأخرى المنتشرة والفيضانات الغزيرة والجفاف وتدهور الظروف الاقتصادية إلى زيادة الضغوط على الشعب اليمني وزيادة في دوافع النزاع التي كانت موجودة أصلاً، إذ أدت الحاجة إلى الماء والغذاء لحماية النفس والأسرة من الوباء إلى زيادة احتمال نشوب نزاعات على هذه الموارد المحدودة. كما ازداد الطلب على الوساطة. فوفقًا للعديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، فقد توسطت النساء بشكل فعال في النزاعات على المياه والأرض ومسائل الانتقام قبل وبعد الجائحة.. من بين الأمثلة المقدمة:

- سيدة تبلغ من العمر 60 عامًا اقترحت استراتيجية لفض الخلافات بين العائلات حول جدول العمل لبناء جدران لمنع الفيضانات، وهي الاستراتيجية التي تبناها الصندوق الاجتماعي للتنمية في مشاريعه الأخرى في محافظة إب
- الشابة التي ساعدت أثناء عملها مستشارة في مشروع روافد في تسوية الخلافات بين سكان صعدة حول المياه من خلال تصميم شبكة مياه وبنائها بمساعدة الشباب

---

[67] البنك الدولي (2007). مرجع سابق. ص. 25- وتشدد الغالبية العظمى من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في مناطق الصراع في جميع أنحاء العالم على هذه المكونات

[68] لقاءات مع أمة السلام الحاج رئيسة جمعية أمهات المختطفين بتاريخ 2020/8/17 ومع هناء مقبل رئيسة ميثاق المرأة اليمنية للسلم والأمن والمسؤولة عن مبادرة العفو بتاريخ 2020/8/26.

- تفاوضت "مبادرة نساء تعز للحياة" على فتح طرق أغلقتها الفصائل المتحاربة
- المرأة التي تولت منصب رئيس الحي (عقيل الحارة) وتوسطت بشكل ناجح في حل نزاع قائم على الأرض بين قبيلتين في محافظة حجة.

من خلال القيام بذلك، تقضي النساء على الدوافع المحتملة للنزاع وتقوم ببناء التماسك الاجتماعي. وفي حين يتم تنفيذ مثل هذه الوساطات في كل من المناطق الحضرية والريفية، إلا أنها أكثر نجاحًا وأكثر شيوعًا في المناطق الريفية. كما يتضح من العديد من المناقشات الجماعية، فإن قدرة المرأة على لعب هذا الدور تنبع من التقدير العالي الذي تحظى به النساء في العديد من القبائل. وتزيد قدرة المرأة على إجراء وساطة فعالة كلما تمتعت بشخصية قوية، وامتلكت مهارات الاتصال الشخصي، وكلما كان لها تأثير وسلطة في مجتمعها، واحترام في محيطها وتاريخ في تقديم الخدمات الاجتماعية للمجتمع.

وفيما يعتبر كل من تاريخ العائلة في الوساطة والمستوى التعليمي من المؤهلات للنساء الوسيطات، إلا أنها ليست من المتطلبات الأساسية، كما يتضح من الأمثلة المقدمة وبشكل خاص انتخاب النساء لمنصب رئيس الحي (عقيل الحارة). وقد تسعى بعض الوسيطات إلى أن يتم تقديمهن أو التوصية بهن من قبل الرجال ذوي المكانة مما يزيد من فرص نجاحهن. ويحمل دور الوسيط هذا إمكانات كبيرة إذا تم استغلاله جيدًا. كما قد يؤدي البناء على احترام المجتمع للنساء الوسيطات، وإبرازهن كنماذج يحتذى به، إلى قدر أكبر من التقدير الاجتماعي وقبول أكبر لمشاركة المرأة في المجالات السياسية والعامة.

<u>هـ) الاستفادة من تجربة المرأة في إصلاح قوات الأمن بعد الحرب</u>

على الرغم من النظرة السلبية للأشخاص الذين تمت مقابلتهم بشأن انضمام النساء إلى القوات الأمنية والعسكرية التابعة للفصائل المتحاربة، فإن تجربة المرأة في هذه المجالات يمكن أن تكون مفيدة في أي إصلاح مستقبلي للمؤسسات الأمنية والعسكرية، والذي يشكل أحد الركائز الأساسية لبناء السلام.

ويمكن القيام بذلك من خلال الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 التي تمت صياغتها واعتمادها من قبل رئيس وزراء الحكومة الشرعية في نهاية عام 2019. وعلى الرغم من الانتقادات المختلفة الموجهة لعملية صياغة خطة العمل الوطنية هذه، والاعتراض على بعض بنودها، قد تفتح هذه الخطة العديد من الفرص إذا تم توفير جميع أنواع الدعم المطلوب لها وإذا ما كانت مصحوبة بصياغة استراتيجية وطنية للمرأة.

<u>ز) زيادة تقدير دور الأمم المتحدة ووكالاتها</u>

أعرب غالبية مقدمي المعلومات الرئيسيين والمشاركين في المناقشات الجماعية عن تقديرهم العالي لدور وكالات الأمم المتحدة، وخاصة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان في الدعم المقدم للمرأة اليمنية، كما تم الإشارة من قبل بعض المستجوبين الى دور المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن في جعل صوت المرأة مسموعًا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة منذ عام 2015.[69]

وأشارت العديد من الناشطات إلى أهمية تشكيل المجموعة الاستشارية الفنية للمرأة في عام 2018، والتشاور الدوري بين المبعوث الخاص للأمم المتحدة وهذه المجموعة[70] ومشاركتهن في محادثات السلام وإن كان ذلك بصفة غير رسمية.

---

[69] في 23 أكتوبر / تشرين الأول 2015، قدم المبعوث الأممي الخاص لليمن، إسماعيل ولد الشيخ، أثناء إحاطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول الوضع في اليمن، رسالة من إعداد نساء يمنيات، تطالب فيهن بإنهاء العنف والإدماج. من أصوات النساء في جميع جهود السلام "

https://www.unwomen.org/en/news/stories/2015/10/yemeni-women-call-for-their-inclusion-in-peace-efforts.

[70] تم تشكيل المجموعة الاستشارية الفنية للمرأة اليمنية من قبل مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لليمن (OSESGY)، بما يتماشى مع قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 (2000) و 1820 (2008).

https://osesgy.unmissions.org/yemeni-women%E2%80%99s-technical-advisory-group-plays-active-role-during-sweden-consultations. Retrieved 3 August 2020.

كما أشار بعض مقدمي المعلومات إلى المشاورات الافتراضية التي أجراها مكتب المبعوث الخاص يومي 8 و 9 كانون الثاني/يونيو مع أكثر من 500 يمني. وقد انقسمت الآراء حول نجاح هذه المشاورات وفعاليتها، ويرجع ذلك أساسًا إلى أن النساء شكلن فقط حوالي 30-35 في المائة من المشاركين. وخلال هذه المشاورات، "**أعرب المشاركون عن أفكارهم حول احتمالية وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، ومستقبل عملية السلام السياسي والتدابير الإنسانية والاقتصادية الرئيسية اللازمة لتخفيف المعاناة الإنسانية في اليمن وتحسين استجابة البلاد لتفشي فيروس كورونا. "[71].** وتكمن أهمية هذا الحدث في توفير الاتصال بين المبعوث الخاص واليمنيين خارج الدوائر المعتادة لمكتبه.[72]

ومع ذلك، وكما أشار اليه العديد من مقدمي المعلومات الرئيسيين والمشاركين في المناقشات الجماعية المركّزة، يدعم مثل هذا الحدث أيضًا الحاجة إلى تدريب النساء من جميع المحافظات على استخدام تكنولوجيا الاتصالات الحديثة لتسهيل مشاركتهن في مثل هذه المشاورات وإسماع أصواتهن. إن توسيع نطاق مثل هذه المشاورات في المستقبل، وإشراك المزيد من النساء فيها يحمل إمكانات كبيرة في إثراء عمل الأمم المتحدة في اليمن.

ثالثا. ملخص التوصيات

سلط التحليل أعلاه الضوء على العوامل الرئيسية التي لعبت دورًا في إعاقة أو تمكين مشاركة المرأة اليمنية في السياسة في مراحل مختلفة من تاريخ اليمن. بدأت مراجعتنا مع عقود من النضال ضد البريطانيين التي سبقت الانسحاب البريطاني وإعلان جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي استمرت من 1967 إلى 1990، والجمهورية العربية اليمنية (1962-1990) وبعد ذلك الوحدة اليمنية من 1990 حتى وقتنا الحاضر.
دعمت المقابلات والمناقشات الجماعية نتائج المراجعة المكتبية وساعدتنا على تحديد الشروط المسبقة لتحقيق:

أ- الهدف طويل المدى الذي حددته هذه الدراسة، أي ضمان المشاركة السياسية الكمية والنوعية المستدامة للمرأة على جميع المستويات وفي جميع المجالات، وتأمين مشاركتها في عمليات بناء السلام وإدارة الأزمات (مثل الاستجابة للوباء)
ب. الأهداف الوسيطة لضمان المشاركة السياسية للمرأة في الخطط الوطنية والمحلية للاستجابة للوباء وعمليات صنع وبناء السلام الوطنية الجارية حاليًا.

تبرز إحدى نتائج البحث الرئيسية ويجب أخذها في الاعتبار عند تنفيذ التداخلات الموصى بها: لا تشكل أي من العوامل التي يتم مناقشتها في القسم أدناه بحد ذاتها شرطًا ضروريًا وكافيًا لتحقيق الأهداف المرجوة. بالتالي، فإن عملية تحقيق الأهداف المرجوة هي عملية متعددة الأوجه تتطلب العمل بالتوازي لتهيئة الظروف المواتية من جهة، والعمل على إزالة أو على الأقل التخفيف من العوامل المعيقة، من ناحية أخرى. تتطلب هذه العملية متعددة الأوجه التعاون والجهود المتضافرة من قبل جميع أصحاب المصلحة. إذا تم تنفيذ هذه العملية بشكل جيد، فسوف تساعدنا على تلبية متطلبات توفير الشروط "الضرورية والكافية" اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة.

يتم عرض نتائج البحث الميداني والمكتبي حول شروط زيادة المشاركة السياسية للمرأة وجعلها مستدامة في المستقبل، في قسم الافتراضات أدناه. وهي تشكل الأساس لتوصيات العمل من قبل مختلف الجهات المعنية.

أ. الافتراضات

[71] مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة يختتم أولى المشاورات الجماعية عبر الإنترنت. (10 يونيو 2020) https://osesgy.unmissions.org/un-special-envoy%E2%80%99s-office-yemen-concludes-first-online-mass-consultations Retrieved 3 August 2020.

[72] المرجع نفسه.

يتطلب تحقيق المشاركة السياسية المستدامة الكمية والنوعية للمرأة على جميع المستويات وفي جميع المجالات، ومشاركة المرأة في عمليات بناء السلام وإدارة الأزمات، ما يلي:

- تضامن النساء ووحدتهن حول أهداف ومطالب مشتركة؛
- دعم واسع لمطالب النساء المشتركة؛
- التمكين الاقتصادي للمرأة؛
- إصرار النساء على إثبات قدراتهن؛
- الإرادة السياسية القائمة على الإيمان بأهمية دور المرأة في التنمية الوطنية البشرية والاقتصادية والسياسية، وخاصة داخل الأحزاب السياسية؛
- الهياكل القانونية والأمنية التي تم تمكينها لتأمين الحماية للنساء، وخاصة الناشطات منهن، من جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي؛
- انتشار هوية وطنية تتجاوز الهويات والولاءات الذرية؛
- ثقافة تقوم على احترام حقوق الإنسان والتسامح؛
- السلام واستعادة المؤسسات الحكومية؛
- الضمانات الدستورية للمساواة بين الجنسين وحظر التمييز؛
- إزالة جميع أشكال التمييز على أساس نوع الجنس من التشريعات، ولا سيما قوانين الأحوال الشخصية؛
- اعتماد قوانين جديدة لحماية المرأة من جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، وخاصة العنف الأسري؛
- محو الأمية بين النساء والفتيات وخاصة الأمية القانونية بين النساء؛
- دعم قوي من المجتمع الدولي.

ب- التوصيات المتعلقة بالسياسات

بناءً على الافتراضات المذكورة أعلاه، تم إعداد التوصيات التالية لمختلف الجهات المعنية. يتم تقديم التوصيات أدناه تحت ثلاثة عناوين تمثل أهداف هذه الدراسة، أي تأمين وزيادة المشاركة الفعالة للمرأة في الاستجابة لوباء فيروس كورونا وعمليات صنع وبناء السلام، تليها توصيات للحفاظ على مشاركة المرأة السياسية وانخراطها في بناء السلام وإدارة الأزمات.

1 - زيادة مشاركة المرأة في التصدي لوباء كورونا:

- تُنصح المنظمات النسائية والناشطات بالبناء على القبول الاجتماعي السائد لمبادراتهن ودورهن في زيادة الوعي وتقديم الأنواع المختلفة من المساعدات والخدمات للاستجابة للوباء، حتى وان كان هناك اختلافات إقليمية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال: (1) التواصل بين المجموعات النسائية في جميع أنحاء البلاد ممن عملن على الاستجابة للوباء في مناطقهن؛ (2) إجراء مشاورات لتحديد الاحتياجات وترتيبها حسب الأولوية في كل محافظة؛ (3) صياغة خطة أو مراجعة الخطة الوطنية القائمة بناءًا على الاحتياجات المحددة والدروس المستفادة من العمل في الميدان مع التركيز على البيئة الاجتماعية، والتأكد من تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في الخطة المقترحة على أن تشمل آليات للرصد وتقييم التقدم ؛ (4) السعي للحصول على دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة في صياغة هذه الخطة وضمان اعتمادها من قبل الحكومة؛

- تُنصح المنظمات النسائية والناشطات بحشد الدعم المحلي، وخاصة بين مجموعات الشباب، بالإضافة الى حشد الدعم من منظمات حقوق الإنسان الأخرى لضمان تبني صانعي القرار للخطة وتنفيذها في جميع أنحاء البلاد؛

- تُنصح المنظمات النسائية والناشطات بالتواصل مع القطاع الخاص لطلب الدعم في الاستجابة للوباء كجزء من المسؤولية الاجتماعية للشركات؛

- يُنصح صانعو القرار في اليمن بتبني الخطة المقترحة، حيث إنها تستند إلى تقييم الاحتياجات ضمن البيئة ا الاجتماعية، مما يزيد من إمكانية تكوين شعور بالملكية المجتمعية. وسيؤدي ذلك بالتالي إلى زيادة احتمالية الإمتثال وضمان فعالية الخطة في احتواء انتشار الفيروس والتخفيف من تداعياته؛

- تُنصح المنظمات والشبكات النسائية بتوسيع حملات التوعية حول الفيروس وإجراءات منع انتشاره والتركيز على التصدي للادعاءات القائلة بأنه سلاح حرب يستخدمه العدو؛

- نظرًا لأن الجائحة، بالإضافة الى الموارد المحدودة، قد وفرت أرضًا خصبة لزيادة محركات الصراع على المستوى المجتمعي، تُنصح المنظمات والشبكات النسائية بالعمل على تصميم وتنظيم ورش عمل في مختلف المحافظات وبين النازحين داخليًا لبناء قدرات الوسطاء الشباب المحتملين من الذكور والإناث، كما ويمكن للنساء اللواتي قمن بإجراء وساطات ناجحة أن يشكلن رصيداً في هذه العملية؛

- تُنصح وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والإسكوا، ومنظمة الصحة العالمية، والجهات المانحة الدولية، بتقديم جميع أنواع الدعم للتداخلات المذكورة أعلاه لضمان الاحتواء الفعال للوباء وتداعياته.

2. زيادة المشاركة الهادفة للمرأة في عمليات صنع وبناء السلام

- تُنصح المنظمات والشبكات النسائية بما يلي:

أ. دعم إنشاء شبكة بين المجموعات النسائية من جميع المحافظات؛

ب. إطلاق المشاورات لتحديد الأولويات المتعلقة بالسلام والأمن (الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والقانونية، والإصلاحات الأمنية، وما إلى ذلك) والتي ينبغي أن تكون موضوعًا للنقاش أثناء المفاوضات حول أي خطة سلام مقترحة؛

ت. التواصل مع مجموعات الشباب وحقوق الإنسان النافذة (ذكوراً وإناثاً) والتي تدعو وتدعم مشاركة المرأة في مفاوضات السلام، والتشاور معها بشأن أولوياتها في أي خطة سلام مقترحة؛

ث. صياغة مقترح خطة سلام أولية /جدول أعمال يدمج اهتمامات ومطالب المجموعات التي تم التشاور معها في مختلف المحافظات، وذلك بالتعاون مع المجموعة الاستشارية الفنية النسائية للمبعوث الخاص للأمم المتحدة؛

ج. التماس المساعدة والدعم من الأمم المتحدة للمرأة في صياغة هذه الخطة؛

ح. اقتراح هذه الخطة على المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن ومناقشة الوسائل المتاحة لوضعها على طاولة المفاوضات وضمان تمثيل المرأة في مفاوضات السلام؛

- تُنصح الأمم المتحدة بالتعاون مع جميع المانحين الدوليين لاستخدام جميع الوسائل المتاحة لهم، بما في ذلك التهديد بوقف المساعدة لإقناع جميع الفصائل المتحاربة بالامتثال لنتائج مؤتمر الحوار الوطني وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن تمثيل المرأة ومشاركتها في مفاوضات السلام؛

- لتجنب إثارة مخاوف الذكور من فقدان مقاعدهم على طاولة المفاوضات، يمكن للمبعوث الخاص أن يقترح إضافة وفد نسائي مستقل يشكل 30 في المائة من إجمالي عدد أعضاء الوفود الأخرى، وذلك امتثالاً لنتائج مؤتمر الحوار الوطني وقرار مجلس الأمن رقم 1325، حيث يضمن هذا الخيار للمرأة صوتا حقيقيا على طاولة المفاوضات؛ كما يُنصح مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن بتقديم الدعم للمجموعات النسائية في اعتماد آلية واضحة لترشيح أعضاء الوفد النسائي. ويجب أن يكون الالتزام الصارم بخطة / جدول أعمال المرأة من أجل السلام شرطًا غير قابل للتفاوض للترشيحات؛

- تنصح التحالفات النسائية الوطنية بتقديم كل الدعم الممكن للمنظمات النسائية الناشطة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين للضغط على من هم في السلطة من أجل: (أ) إنهاء القيود المفروضة على المنظمات النسائية؛ (ب) تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325، لا سيما فيما يتعلق بتمثيل المرأة في محادثات السلام؛

- تكثيف وتوسيع نطاق حملات التوعية العامة، وخاصة تلك التي تستهدف النساء، حول أهمية مشاركة المرأة في عمليات صنع وبناء السلام.

3. استدامة مشاركة المرأة في الاستجابة للأزمات والمشاركة في بناء السلام

- تُنصح المنظمات والشبكات النسائية ببدء ورشة عمل للإصلاح التشريعي تهدف إلى تحديد التمييز الكامن أو الواضح ضد المرأة في القوانين السارية، وإعداد مسودات تعديلات لهذه القوانين، ومسودات القوانين الجديدة اللازمة لتأمين حقوق المرأة (بما في ذلك مشروع قانون التعليم الإلزامي والمجاني)، والسعي للحصول على دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة والجهات المانحة الدولية الأخرى لتنفيذ ذلك؛

- تُنصح المنظمات والشبكات النسائية بتصميم وتنفيذ ما يلي:
  أ. تدريب النساء المنتميات للأحزاب السياسية على كيفية لعب دورا أكثر نشاطًا في أحزابهن؛
  ب. تدريب الشباب والشابات على طبيعة ونطاق السياسة وبناء السلام والمستويات المختلفة المتاحة للمشاركة، والعائد الاجتماعي لهذه المشاركة؛
  ت. تدريب القادة الشباب المحتملين من الذكور والإناث على الوساطة وحل النزاعات؛
  ث. برامج القضاء على الأمية القانونية بين النساء؛
  ج. برامج محو أمية الكبار، ومحو الأمية الحاسوبية، وبرامج تكنولوجيا الاتصالات الحديثة للنساء في جميع المحافظات، والأعمال التجارية والتسويق الإلكتروني؛
  ح. برامج التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة والشباب في المحافظات المختلفة، وتُنصح هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والجهات المانحة الدولية بتقديم الدعم لهذه الأنشطة.

- تُنصح المنظمات والشبكات النسائية بالدعوة والضغط من أجل استعادة دور الآليات النسائية الوطنية، بما في ذلك في مناطق الحوثيين، وتزويدها بالسلطات والموارد اللازمة لتمكينها للقيام بوظائفها المقصودة، وصياغة استراتيجية وطنية للمرأة، وتنفيذ الخطة الوطنية لقرار مجلس الأمن 1325.

- نظرًا لأن الموارد الفنية والبشرية والمالية اللازمة لمراجعة وتنفيذ خطة عمل قرار مجلس الأمن رقم 1325 ولصياغة استراتيجية وطنية للمرأة غير متوفرة محليًا، تُنصح وكالات الأمم المتحدة ولا سيما هيئة الأمم المتحدة للمرأة والجهات المانحة الدولية بتقديم الدعم اللازم لذلك. وهناك حاجة أيضًا إلى نفس الدعم لصياغة استراتيجية للتعامل مع القضايا المتعلقة بالنازحين داخليًا؛

- تُنصح المنظمات والشبكات النسائية بالتعاون مع المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان والجامعات الكبرى والوزارات المعنية لإدراج دورات متخصصة بحقوق الإنسان والمرأة في كل من: (أ) مناهج معهد تدريب القضاة وفي تدريب قوات الأمن؛ (ب) التخصصات الجامعية المختلفة؛ (ت) المناهج الدراسية. كما وينصح العمل على مراجعة المناهج المدرسية لإزالة أي تمييز قائم على أساس النوع الاجتماعي من الكتب، وإدراج مواد قادرة على بناء ثقافة حقوق الإنسان والتسامح والسلام في صفوف الجيل الجديد؛

- على الرغم من الاهتمام الدولي المتزايد بالمساعدات الإنسانية والإغاثية، تُنصح وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الدولية الأخرى بعدم قطع أو تقليل دعمها للبرامج التي تهدف إلى تحسين وضع المرأة (التعليم والصحة والمشاركة السياسية، إلخ) وذلك نظراً للأهمية المعترف بها لتمكين المرأة ومشاركتها في الحياة العامة والسياسية في تأمين السلام المستدام.[73]

---

[73] على سبيل المثال، من المتوقع أن يكون لقطع التمويل لمشاريع صندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن عواقب وخيمة على النساء والفتيات، مثل عدم تلقي المساعدات الإنسانية.

- ننصح المنظمات والشبكات النسائية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة والجهات المانحة الدولية الأخرى من أجل:

أ. إطلاق برنامج وطني للصحة النفسية لمساعدة الشعب اليمني، وخاصة النساء والفتيات، على التغلب على مختلف أنواع الصدمات الناتجة عن الأثر التراكمي للنزاع، وكثرة الأوبئة وجائحة كوفيد-19، والتي قد تدفعهم إلى اللجوء إلى التكيف السلبي كما وقد تهدد التماسك الأسري والاجتماعي؛

ب. تصميم وتنفيذ برامج تستهدف الجناة المحتملين للعنف الأسري وأشكال العنف الأخرى ويمكن الاستفادة من تجربة البلدان العربية الأخرى في هذا المجال.[74]

- تشجيع الإسكوا على تقدير انتشار الفقر متعدد الأبعاد في اليمن وتحديد مواقعه المركّزة في البلاد. وتُنصح وكالات الأمم المتحدة بالبناء على نتائج هذه التقديرات وتشجيع تمويل برامج "الخروج من الفقر" التي تستهدف الرجال والنساء على حد سواء والتي تبيّن أنها تبني القدرة على الصمود وسبل العيش المستدامة، والذي يمثّل غيابها أحد الأسباب الرئيسية للصراع.[75]

- يُنصح المانحون الدوليون، وخاصة الوكالات الإنسانية، بتغيير نهجهم تجاه النازحات وعدم التعامل معهن على أنهن مجرد متلقيات سلبيات للمساعدات، بل التشاور معهن، وتحديد نوع الأنشطة المدرة للدخل التي يمكنهن القيام بها وتزويدهن بالوسائل اللازمة للقيام بهذه الأنشطة (على سبيل المثال، التدريب المهني، والقروض الصغيرة لبدء الأعمال التجارية الصغيرة، وما إلى ذلك). سيساعد ذلك النازحات على استعادة سبل عيشهن وتمكينهن من مواجهة أسباب العنف القائم على النوع الاجتماعي.[76]

- يُنصح المانحون الدوليون بضمان تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي والشفافية في جميع المشاريع الممولة، واعتماد نهج تصاعدي يشرك المجتمعات المستهدفة في عملية التصميم، ومراعاة الاختلافات الإقليمية بحيث يؤدي هذا إلى بناء شعور بالملكية المجتمعية للمشاريع وبالتالي تحسين تنفيذها وفعاليتها.

- ينصح كل من الأمم المتحدة والمانحون الدوليون الآخرون بزيادة مشاركة المرأة في العمل الإنساني لأن القيام بذلك سيحسن من قدرة النساء على إحداث التغيير في مجتمعاتهن.

- تُنصح هيئة الأمم المتحدة للمرأة بضرورة تقديم التوجيه والدعم اللازمين للمنظمات النسائية في تنفيذ التداخلات المذكورة أعلاه.

- يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بناء مصداقيتهما في نظر الشعب اليمني من خلال اتخاذ موقف حازم من الانتهاكات العديدة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من قبل جميع الفصائل والتي تم الإبلاغ

---

[74] مثال مركز أبعاد للرجال في لبنان. لمزيد من المعلومات حول هذا راجع
see https://www.abaadmena.org/direct-services/men-centre. Retrieved 3 August 2020.

[75] IPA . نهج التخرج شديد الفقر
. https://www.poverty-action.org/impact/ultra-poor-graduation-model. And USAID (2020). Microenterprise and pathways out of poverty. And UNHCR. The graduation approach. https://www.unhcr.org/55005bc39.pdf and Can the graduation approach help end extreme poverty (2017). https://insights.som.yale.edu/insights/can-the-graduation-approach-help-to-end-extreme-poverty,
والبنك الدولي (2013). برنامج التخرج: خلق مسارات للخروج من الفقر المدقع إلى سبل عيش مستدامة.
https://www.worldbank.org/en/results/2013/04/04/graduation-program-creating-pathways-out-of-extreme-poverty-into-sustainable-livelihoods.

[76] مطهر، ج.، (2018). مرجع سابق. اعتبر العديد من PIGDs هذا كوسيلة مهمة لتمكين المرأة

عنها على نطاق واسع من قبل المنظمات الدولية لحقوق الإنسان والتأكيد عليها من قبل فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين بشأن اليمن الذي أنشأته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان،[77] وكذلك ممارسة كل الضغوط الممكنة على الفصائل المتحاربة للعودة إلى طاولة المفاوضات والتوصل إلى سلام دائم وعادل.

[77] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (9 سبتمبر / أيلول 2020) أصدر فريق الأمم المتحدة للخبراء الدوليين والإقليميين البارزين بشأن اليمن تقريرهم الثالث اليمن: جائحة الإفلات من العقاب في أرض معذبة.

https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26218&LangID=E.

المراجع

الخولاني ،أ،ج (12 سبتمبر 2020) خذوا خمسة "النساء والفتيات اليمنيات هن من يدفعن ثمن الحرب" متواجد في https://www.unwomen.org/en/news/stories/2018/9/take-five-areej-jamal-al--khawlani.

عوض، م، شجاع الدين، ن (2018) المرأه في حل النزاعات وبناء السلام في اليمن متواجد في https://yemen.un.org/sites/default/files/2019-09/WomenInConflictResolutionAndPeacebuildingInYemenFIN.PDF.

ع.باشا، ر.غانم، ن.عبد الحفيظ (2005 محث في 10 سبتمبر 2020). حقوق المرأة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا. متواجد في https://www.refworld.org/docid/47387b712f.html.

مؤسسة بيرغوف (يناير 2020) رسم خرائط الحكم المحلي في المحافظات اليمنية متواجد في https://www.berghof-foundation.org/fileadmin/redaktion/Publications/Papers/2020_BerghofMappingLocalGovernanceYemeniGovernorates_EN.pdf.

بيجو، جيه وموغلشتاين، ر. (2018) تعليق: تفتقد جهود السلام في اليمن عاملا بالغ الاهمية متواجد في https://www.reuters.com/article/us-bigio-yemen-commentary/commentary-yemen-peace-efforts-miss-a-critical-factor-idUSKBN1OG2IP.

هل يمكن ان يساعد نهج التخرج في القضاء على الفقر المدقع (2017) متواجد في https://insights.som.yale.edu/insights/can-the-graduation-approach-help-to-end-extreme-poverty

كابريولي، م.(سبتمبر 2003) المساواة بين الجنسين والحروب الأهلية، أوراق عمل CPR متواجد في https://pdfs.semanticscholar.org/be70/8f4161fd835fa665e444b49cb2a2000b63cd.pdf.

العناية، الجنرال كاب، اوكسفام (2016)، الصراع والعلاقات بين الجنسين في اليمن متواجد في "https://www.care-international.org/files/files/YemenGenderReport171116.pdf

خدمة ابحاث الكونغرس (23 ابريل 2020) اليمن:الحرب الاهلية والتدخل الاقليمي متواجد في https://fas.org/sgp/crs/mideast/R43960.pdf.

دالغرين، سوزان (2013). اعادة النظر في قضية حقوق المرأه في جنوب اليمن: القانون الوضعي والشريعه والاعراف، العلوم الانسانية العربية متواجد في https://journals.openedition.org/cy/2039. https://doi.org/10.4000/cy.2039.

وزارة التنمية الدولية (18 يونيو 2020) المملكة المتحده تدعو الى اتخاذ اجراءات صارمة فى اليمن مع وصول عدد الاصابات بفيروس كورونا الى مليون متواجد في https://www.gov.uk/government/news/uk-calls-for-drastic-action-in-yemen-as-coronavirus-infections-reach-one-million.

الحلو،محمد (2018) العنف ضد المراه في السياسة، حالة لبنان مؤسسة وستمنستر للديمقراطية (فبراير 2018)

الحلو، محمد (2016)، دراسة حول المناصرة لاعتماد حصة المراه في القانون الانتخابي، المساواة بين الجنسين وتمكين المراه في لبنان، مشروع ممول من الاتحاد الاوروبي، بيروت 25 تشرين الثاني (نوفمبر) 2016

الحلو، م(2014) المشاركة السياسية للمرأة في لبنان: ثغرات في البحث والنهج "الريده" المجلدات 154-157 ص 74-84 DOI: 10.32380/alrj.v0i0.1735.

الحلو، محمد (2002) "الثقافه السياسية للمرأه اللبنانية تكريس للتقاليد ام مؤشر للتغيير؟" أشتي، س، الحاج هـ، الحلو م الخازن، ف خياط، ت رزق، هـ شاؤول م ونصر الانتخابات النيابيه في لبنان 2000 بين التغيير وتكرار المركز اللبناني للدراسات السياسية بيروت ص 217-272

الاسكوا (2019) تفعيل التقاطع في المنطقة العربية التحديات وسبل المضي قدما متواجد في https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/operationalizing-intersectionality-arab-region-challenges-ways-forward-english_0.pdf.

الاسكوا (2019) تنمية المؤسسات المرنة في المنطقة العربية الآليات النسائية الوطنية في الاوقات الصعبة متواجد في https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/cultivating-resilient-institutions-national-women-machineries-english_2.pdf.

جامبريل، جون، (2015) هؤلاء هم اعضاء التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن وما يساهمون به متواجد في: https://www.businessinsider.com/members-of-saudi-led-coalition-in-yemen-their-contributions-2015-3

جوس الثالث، جي، ف (2014) ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديده في الشرق الاوسط.فورين بوليسي في بروكينجز متواجد في https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/english-pdf-1.pdf.

الجمعية العامة، مجلس الأمن (سبتمبر 2010) مشاركة المرأة في بناء السلام، تقرير الأمين العام الدورة الخامسة والستون متواجد في https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/WPS%20S%202010%20466.pdf.

حمزاوي، عمرو (2009) بين الحكومة والمعارضة: قضية التجمع اليمني للاصلاح، أوراق كارنيغي، العدد 18 متواجد في https://carnegieendowment.org/files/yemeni_congragation_reform.pdf.

الفريق العامل التابع لمجلس حقوق الانسان المعني بالاستعراض الدوري الشامل الدورة الثانية والثلاثون 1 يناير – 1 فبراير 2019 التقرير الوطني المقدم وفقا للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الانسان 1/5 * اليمن متوفر في https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G18/335/77/PDF/G1833577.pdf?OpenElement.

المركز الدولي لرصد النزوح (2019) (IDMC) اليمن متواجد في

https://www.internal-displacement.org/countries/yemen.

المؤسسة الدولية للانظمة الانتخابية (2009) وضع المراه في الشرق الاوسط وشمال افريقيا (SWMENA) متواجده في http://www.swmena.org.

كانم، ناتاليا (2 يونيو 2020) البيان الذي القاه في الفعالية رفيعة المستوى لاعلان التبرعات للازمة الانسانية في اليمن (2 يونيو 2020) https://www.unfpa.org/press/high-level-pledging-event-humanitarian-crisis-yemen.

مارشيل، جراكا (1996) تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها: تأثير النزاع المسلح على الأطفال مذكرة من الامين العام سلمت خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للامم المتحدة متواجده في https://www.refworld.org/docid/3b00f2d30.html.

مكاي، سوزان (1998) آثار النزاع المسلح على الفتيات والنساء، السلام والصراع، 4:4، 381-392 متواجد في https://doi.org/10.1207/s15327949pac0404_6.

ميدل ايست آي، (اغسطس 2020) زعيم الاصلاح يدعو السعوديين "الفئران" ويقول انه سيحرر المخا اليمنية من الامارات متواجد في https://www.middleeasteye.net/news/islah-leader-yemen-saudi-arabia-mice-liberate-mocha-uae.

ميدل ايست مونيتور (2019) احتلت اليمن المرتبة الأسوأ عالميا في مجال المساواة بين الجنسين متواجد في https://www.middleeastmonitor.com/20190715-un-yemen-ranked-worst-globally-for-gender-equality/.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتنبؤات االإقتصادياالاقتصادية، اليمن 2020، التحديث الإجنماعي االإقتصادي (العدد 49 يونيو2020) الحماية الاجتماعيةالاجتماعية في اليمن: الصمود والتعامل مع جائحة كوفيد 19 الجزء الثاني متواجد في https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/YSEU49_English-Final.pdf.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتنبؤات االإقتصادياالاقتصادية، اليمن 2020، التحديث الإجنماعي االإقتصادي (العدد48 مايو 2020) الحماية الاجتماعيةالاجتماعية في اليمن: مناهج الصمود والتكيف، الجزء الاول متواجد في.https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/YSEU48_English_Final.pdf

مطهر، ج (2018) تمكين النساء النازحات في اليمن متواجد في https://www.thecairoreview.com/essays/empowering-yemens-displaced-women/.

ناصر، افراح (2019) المرأه والتهميش السياسي متواجد في https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/yemen-women-war-political-marginalization/.

ناصر، افراح (2018) نساء اليمن يواجهن تهميش الحرب متواجد في https://merip.org/2019/03/yemens-women-confront-wars-marginalization/.

نيلسون، ديزيرية (2012) ترسيخ السلام: فاعلوا المجتمع المدني في اتفاقيات السلام والسلام الدائم، التفاعلات الدولية، 2:38، 243-266. 659139. 2012. 03050629 / 1080. 10: DOI

مكتب تنسيق الشؤون الانسانية وفريق الامم المتحدة القطري اليمن: نظرة عامة على الاحتياجات الانسانية لعام 2019 متواجد في https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-2019-humanitarian-needs-overview-enar.

المفوضية السامية لحقوق الانسان (9 سبتمبر 2020) اصدر فريق الامم المتحدة للخبراء الدوليين والاقليميين البارزين بشأن اليمن تقريرهم الثالث اليمن: جائحه الافلات من العقاب في ارض معذبة متواجد في https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26218&LangID=E.

O'Reilly, M., Ó Súilleabháin, A., & Paffenholz, T. (2015). اعادة تصور صنع السلام: ادوار المراه في عمليات السلام متواجد في https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/2015/06/IPI-E-pub-Reimagining-Peacemaking.pdf.

OSESGY (2020). مكتب المبعوث الخاص للامم المتحدة يختتم المشاورات الجماعية الاولى عبر الانترنت في 10 يونيو 2020 متواجد في https://osesgy.unmissions.org/un-special-envoy%E2%80%99s-office-yemen-concludes-first-online-mass-consultations.

OSESGY(18 ديسمبر 2018) تلعب المجموعه الاستشارية الفنية للمراه اليمنية دورا نشطا خلال مشاورات السويد متواجد في https://osesgy.unmissions.org/yemeni-women%E2%80%99s-technical-advisory-group-plays-active-role-during-sweden-consultations.

الوالد، M.C B. Moradi & C. DeBlaere (2013) مناهج البحث في التقاطع وجهات نظر حول الجنس والمثليين والهويات العرقية الاثنية متواجد في https://www.researchgate.net/profile/Mike_Parent/publication/257663747_Approaches_to_Research_on_Intersectionality_Perspectives_on_Gender_LGBT_and_RacialEthnic_Identities.

ريليف ويب (2019) اليمن تفشي حمى الضنك متواجد في https://reliefweb.int/disaster/ep-2019-000178-yem.

ريليف ويب (2019) اليمن نظرة عامة على الاحتياجات الانسانية 2019 متوجد في https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-2019-humanitarian-needs-overview-enar.

تقرير الامين العام عن مشاركة المراه في بناء السلام (2010/466 /A/ 65/354S تتبع التقدم: خطة عمل من 7 نقاط متواجد في https://www.un.org/peacebuilding/sites/www.un.org.peacebuilding/files/documents/seven_point_action_plan.pdf.

اخبار الامم المتحدة (14 فبراير 2019) تحذر الامم المتحده من ان الازمة الانسانية في اليمن لا تزال الاسوأ في العالم متواجد في https://news.un.org/en/story/2019/02/1032811.

اخبار الامم المتحدة (1نوفمبر 2018) المجاعه التي تلوح في الافق في اليمن قد تعرض مليوني ام لخطر الموت وكالة الامم المتحدة متواجد في https://news.un.org/en/story/2018/11/1024652.

الامين العام للامم المتحده يكرر النداء من اجل وقف اطلاق نار عالمي ويحذر من ان الاسوأ لم يأت بعد حيث ان كوفيد 19 يهدد مناطق الصراع متواجد في https://www.un.org/press/en/2020/sgsm20032.doc.htm.

هيئة الامم المتحدة للمرأه (27 اكتوبر 2015) نساء اليمن يطالبن بادماجهن في جهود السلام متواجد في https://www.unwomen.org/en/news/stories/2015/10/yemeni-women-call-for-their-inclusion-in-peace-efforts.

تقرير برنامج الامم المتحدة الانمائي (ابريل 2019) قالت دراسة بتكليف من برنامج الامم المتحدة الانمائي عن تاثير الحرب في البمن ان عقدين من التنمية البشرية فقدت بالفعل متواجد في https://www.undp.org/content/undp/en/home/news-centre/news/2019/UNDP_Yemen_Report.html#:~:text=Amman%2C%2023%20April%2020

صندوق الامم المتحدة للسكان (29 مايو 2020) مسألة حياة او موت لنساء وفتيات اليمن مع نضوب التمويل متواجد في https://www.unfpa.org/news/matter-life-and-death-yemens-women-and-girls-funding-dries.

المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين (2018) تقديم من مفوضية الامم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين للتقرير التجميعي لمكتب المفوض السامي لحقوق الانسان الاستعراض الدوري الشامل: الدورة الثالثة الدورة الثانية والثلاثون جمهورية اليمن 2018 متواجد في https://www.refworld.org/country,,,,YEM,,5c52c7387,0.html.

الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (2020) المشاريع الصغيره وسبل الخروج من الفقر متواجد في https://www.marketlinks.org/sites/default/files/resources/usaid_report_to_congress_on_microenterprise_pathways.pdf.

البنك الدولي (2013) برنامج التخرج خلق مسارات للخروج من الفقر المدقع الى سبل عيش مستدامه متواجد في https://www.worldbank.org/en/results/2013/04/04/graduation-program-creating-pathways-out-of-extreme-poverty-into-sustainable-livelihoods Retrieved 3 August 2020.

البنك الدولي (2007) المجتمع المدني وبناء السلام العوامل المحتملة والقيود والعوامل الحاسمة متواجد في

http://documents1.worldbank.org/curated/en/875891468136195722/pdf/364450SR0REPLA1nd1Peacebuilding1web.pdf.

المنتدى االإقتصادي العالمي (2020) المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين 2020 متواجد في http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2020.pdf.

المراجع بالعربية

بلقيس، أحمد أبواصبع (2020). النساء والسلام: ورقة تحليلية لمشاركة النساء اليمنيات في مفاوضات السلام، غير منشور.

رئاسة الجمهورية، المكتب الوطني للمعلومات (2006). المرأة اليمنية... مشاركة فاعلة في الانتخابات ودور كبير في التغيير https://yemen-nic.info/news/detail.php?ID=12428&phrase_id=884774.

رنا، غانم (2020). ورقة سياسات حول النساء الامنيات والعسكريات والدور المنشود في وقف إطلاق النار وعملية السلام، تم اعداده لمجموعة التسعة النسوية. متاح على الرابط التالي: file:///C:/Users/Best%20By/Dropbox/My%20PC%20(DESKTOP-C7D3S6A)/Desktop.

ملتقي النساء في السياسة في المنطقة العربية (2018). التقرير السنوي الثاني عن أوضاع النساء في السياسة بالمنطقة العربية. متاح على الرابط التالي: https://www.cwpar.org/node/9.